

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مطبوعة متخصصة في مقياس:

الحوكمة المحاسبية للمؤسسات

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: محاسبة

من إعداد: د. بوسنة حمزة

- أستاذ محاضر بقسم علوم المالية والمحاسبة -

السنة الجامعية: 2018 / 2019

إن توسع حجم المؤسسات وتعقد عملياتها، ساهم في انفصال الملكية عن الإدارة وهو ما نتج عنه مشاكل الوكالة، هاته الأخيرة كانت موضوع بحث العديد من أدباء المالية والمحاسبة على سبيل المثال لا الحصر (بيرل ومينز) سنة 1932، و(روس) سنة 1973، و(جنسن وماكلينغ) سنة 1976، حيث ساهمت دراسات هؤلاء الباحثين في وضع الأسس الأولى لمفهوم حوكمة المؤسسات، وتعتبر حوكمة المؤسسات عن نظام القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المؤسسة والتحكم بها، إذ تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة بالمؤسسة، كحملة الأسهم والإدارة والعملاء والموردين والتمويل والحكومة والمجتمع... الخ. من جهة أخرى، حوكمة المؤسسات توفر إطارا لتحقيق أهداف المؤسسة، حيث تشمل عمليا جميع مجالات الإدارة، بدءا من خطط العمل والضوابط الداخلية إلى قياس الأداء والإفصاح.

يقول (ألان كالدز، 2008) في كتابه (Corporate Governance: A Practical Guide to the Legal Frameworks):

"إن حوكمة المؤسسات الفعالة شفافة، وتحمي حقوق المساهمين، تشمل إدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية على حد سواء، ومهتمة بإمكانية تحقيق أرباح على المدى الطويل كما هو الحال بالنسبة للأرباح الفعلية على المدى القصير، وتحميل المديرين مسؤولية الإشراف على أعمالهم".

هذه الإرشادات تتضمن معظم أهداف سياسة حوكمة المؤسسات في أي منظمة. فحوكمة المؤسسات الجيدة تهدف إلى ضمان أعلى درجة من الشفافية في أي مؤسسة، من خلال تشجيع الإفصاح الكامل عن المعلومات التي تخص المؤسسات، وتخفيف من مشاكل الوكالة خاصة صراعات الوكالة بين المساهمين المسيطرين ومساهمي الأقلية، وتشجع مساءلة الإدارة من قبل فئات واسعة من أصحاب المصلحة، كما تعمل على وضع خطط تعويضات عادل سواء بالنسبة للمدراء التنفيذيين أو بالنسبة للمساهمين. من الناحية المحاسبية، الرقابة المسندة لحوكمة المؤسسات لديها القدرة على تحسين موثوقية الأرباح المحاسبية، وزيادة القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وبالتالي تعزيز موثوقية المعلومات المالية وضمن نزاهة عملية إعداد التقارير المالية.

ونظرا لاتساع مجال البحث في موضوع حوكمة المؤسسات، سنحاول من خلال هاته المطبوعة استعراض أهم الجوانب المتعلقة بحوكمة المؤسسات، من خلال التوضيح للباحثين والطلبة على حد سواء الإطار المفاهيمي والمؤسسي للحوكمة، وأرجو أن أكون قد وفقت لذلك، على أمل تقديم محاضرات أخرى مكملة لهاته المحاضرات.

وبالله التوفيق

الصفحة	المحتويات
ب	مقدمة
ج	فهرس المحتويات
01	المحاضرة 01: نظرية حوكمة المؤسسات
02	أولاً: نظرية الوكالة
04	ثانياً: نظرية الإشراف
05	ثالثاً: نظرية أصحاب المصالح
06	رابعاً: نظرية اعتمادية الموارد
07	خامساً: النظرية السياسية
08	سادساً: نظرية تكلفة المعاملات
09	سابعاً: النظريات الأخلاقية
10	مراجع المحاضرة 01
11	المحاضرة 02: الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات
12	أولاً: نظام حقوق الملكية
12	ثانياً: قانون العقود
13	ثالثاً: قطاع مصرفي محكم التنظيم
14	رابعاً: آليات الخروج- الإفلاس وحبس الرهن
14	خامساً: أسواق رأس مال سليمة
15	سادساً: الأسواق التنافسية
15	سابعاً: أسواق الاستحواذ
17	ثامناً: إجراءات الخصصة العادلة والشفافة
17	تاسعاً: النظم الضريبية الواضحة والشفافة
17	عاشراً: نظام قضائي مستقل وفعال
17	الحادي عشر: استراتيجيات مكافحة الفساد
17	الثاني عشر: إصلاح الوكالات الحكومية
18	الثالث عشر: تعزيز القدرة الإدارية والتنفيذية للهيئات الحكومية
18	الرابع عشر: تشجيع قيام جهاز إعلام مالي مستقل
18	الخامس عشر: تعزيز وكلاء السمعة
20	مراجع المحاضرة 02:

21	المحاضرة 03: المنظمات الدولية وحوكمة المؤسسات
22	أولاً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
23	ثانياً: مؤسسة التمويل الدولية
24	ثالثاً: لجنة بازل للرقابة المصرفية
26	رابعاً: مركز المشروعات الدولية الخاصة
26	خامساً: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
28	مراجع المحاضرة 03:
29	المحاضرة 04: تطبيقات ونماذج حوكمة المؤسسات
30	أولاً: الفروق النظرية بين النماذج
30	1- المساهمين - أصحاب المصلحة
32	2- الخارجيين - الداخليين
33	ثانياً: نماذج حوكمة المؤسسات
33	1- النموذج الأنجلوساكسوني أو الأنجلو-أمريكي
35	2- النموذج القاري الأوروبي
36	3- النموذج الياباني
37	مراجع المحاضرة 04:
38	المحاضرة 05: دور المعلومات المحاسبية في حوكمة المؤسسات
39	أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها
40	1- الملاءمة
40	2- التمثيل الصادق
41	3- القابلية للمقارنة
41	4- التوقيت المناسب
41	5- قابلية التحقق
41	6- القابلية للفهم
42	ثانياً: دور المعلومات المحاسبية في حوكمة المؤسسات
42	1- دور المعلومات المحاسبية في خطط التعويضات
42	2- دور المعلومات المحاسبية في أسواق الأوراق المالية
43	3- دور المعلومات المحاسبية في أسواق الاستحواذ
44	4- دور المعلومات المحاسبية في التغيير الطوعي للإدارة التنفيذية

46	مراجع المحاضرة 05:
48	المحاضرة 06: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتعددية في الحوكمة
49	أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية
49	1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية
50	2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية
52	3- أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية
53	4- مبادئ المسؤولية الاجتماعية
54	ثانياً: العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية
56	مراجع المحاضرة 06:
58	المحاضرة 07: مجانسة مبادئ ومعايير المحاسبة والحوكمة على المستوى الدولي .
59	أولاً: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية
59	1- مفهوم المعيار المحاسبي
60	2- تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) عالمياً
61	3- الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي
63	ثانياً: علاقة معايير الإبلاغ المالي الدولية بحوكمة المؤسسات
66	مراجع المحاضرة 07:
68	المحاضرة 08: جودة التدقيق والحوكمة: الرهانات والمساهمات
69	أولاً: الإطار المفاهيمي للتدقيق
69	1- مفهوم التدقيق
70	2- أهمية التدقيق
72	3- جودة التدقيق
73	ثانياً: علاقة جودة التدقيق بحوكمة المؤسسات
76	مراجع المحاضرة 08:

المحاضرة 01

نظرية حوكمة المؤسسات

تمهيد ... سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى أهم النظريات التي بنيت على أساسها مفاهيم وتطبيقات حوكمة المؤسسات، كنظرية الوكالة، ونظرية أصحاب المصلحة، ونظرية الإشراف... الخ.

تستعرض الأدبيات المحاسبية العديد من النظريات المتعلقة بحوكمة المؤسسات، حيث اهتمت كل نظرية بتشريح بعد معين للمؤسسة، كإشراف المدراء، وعلاقات المؤسسة مع الأطراف ذات العلاقة، وصراعات المصالح، وموارد المؤسسة والتخصيص الأمثل لها، والبعد المحاسبي والمالي، وخضوع المؤسسة لسلطة القوانين والتشريعات، والبعد الأخلاقي ... الخ، تفاعل هذه النظريات مع بعضها البعض بشكل كبير في فهم الجوانب المختلفة المتعلقة بالمؤسسة والمحيط الذي تنشط فيه، وهو ما سمح لمفهوم حوكمة المؤسسات بالتطور تدريجياً، وبالتالي ظهور العديد من الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة، ويمكن حصر أهم نظريات الحوكمة في: نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الإشراف، نظرية التبعية للموارد، النظرية السياسية، نظرية تكلفة المعاملات، بالإضافة إلى النظريات الأخلاقية.

أولاً: نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعتبر دراسة (بيرل ومينز) سنة 1932، التي جاءت بعنوان: (The modern corporation and private property) من أولى الدراسات التي ناقشت حوكمة المؤسسات، إذ أشارت الدراسة إلى أن كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها يستوجب فصل الملكية عن الإدارة وهو ما ينتج عنه مشاكل وكالة، وانطلاقاً من هذه الدراسة قام (جنسن وماكلينغ) سنة 1976 بطرح نظرية للمؤسسة، تطرقت للسلوك الإداري وتكاليف الوكالة وهيكل الملكية داخل المؤسسة بشكل أكثر تعمق مقارنة بدراسة (بيرل ومينز)، حيث عرف (جنسن وماكلينغ) علاقة الوكالة بأنها: "عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتكليف طرف آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه والذي يحمل في طياته تفويضاً لسلطة اتخاذ القرارات لصالح هذا الأخير"¹. ويشير (جنسن وماكلينغ) إلى أن مدراء المؤسسات لن يتخذوا القرارات التي تصب في مصلحة المساهمين، وهذا بافتراض أنهم يتميزون بالسلوك الانتهازي ويعملون على تعزيز مصالحهم الشخصية².

تشير هذه النظرية، إلى أن المساهمين يقومون بتعيين أفراد للقيام بمهامهم، ويتوقعون منهم القيام باتخاذ قرارات تصب في مصلحتهم، إلا أنه ليس بالضرورة أن يقوم المدراء دوماً باتخاذ قرارات تصب في مصلحة المساهمين، وقد سلط (آدم سميث) الضوء على هذه المشكلة في كتابه ثروة الأمم، من خلال مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والرقابة، وبعد ذلك استكشفتها (روس) سنة 1973³.

وحسب (حماد، 2005) يمكن توضيح بعض أوجه تعارض المصالح التي تنشأ داخل المؤسسة فيما يلي⁴:

- تهدف الإدارة التنفيذية عادة إلى زيادة صافي الربح، ولذلك بغرض زيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية وتحقيق سمعة شخصية لأعضائها، وهو ما يتعارض مع دالة هدف المساهمين لأنه يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية للمدراء.

- يمكن أن تتعارض مصالح الدائنين مع مصالح المساهمين، ويتجلى ذلك في تخوف الدائنين من قيام المؤسسة بانتهاك شروط عقد الدين أو إجراء توزيعات كبيرة للأرباح على المساهمين.

- يمكن أن يحدث تعارض في المصالح بين الإدارة التنفيذية ومدقق الحسابات، وقد يظهر هذا التعارض نظرا لقيام المدقق بكشف تلاعبات الإدارة الهادفة للتأثير على الأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن المساهمين.

بعض إبراز (جنسن وماكلينغ) لصراعات المصالح القائمة داخل المؤسسة، أوضحاً بأنه من أجل تخفيض حدة تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة، فإن المؤسسة تتحمل تكاليف يطلق عليها "تكاليف الوكالة"، ويمكن تقسيمها إلى⁵:

- تكاليف رقابة: تهدف إلى رصد وتقييد تصرفات المدراء التي لا تصب في مصلحة المساهمين، وكمثال على ذلك الأتعاب المدفوعة لمدقق الحسابات الخارجي.

- تكاليف تحفيزية: تنتج عن خطط الحوافز والمكافآت الموضوعة التي تهدف إلى تشجيع المدراء على العمل لمصلحة المساهمين.

- تكاليف لتأكيد نية الإدارة في خدمة مصالح المساهمين وتعظيم قيمة المؤسسة مثل: تكاليف تطبيق الإدارة لنظام رقابة داخلية فعال والتأمين على ممتلكات المؤسسة.

- تكاليف ناتجة عن اتخاذ الإدارة لقرارات غير مثلى: تعبر عن الأثر الذي يحدث على ثروة المساهمين وذلك في حالة اتخاذهم لقرارات داخل المؤسسة بأنفسهم.

بالرغم من أن دراسة (جنسن وماكلينغ) ركزت على الدور الهام لآلية الرقابة، إلا أنها لم توضح بشكل مفصل الكيفية التي تحقق بها المؤسسات الرقابة الفعالة، بعبارة أخرى، كيف تقوم المؤسسات بتبني حوكمة المؤسسات بشكل يجعلها تسيطر على مشاكل الوكالة؟، حيث اقترحت النظرية مجموعة من الآليات التي تسعى إلى تحقيق التوافق بين مصالح المساهمين والمدراء، كتفعيل الرقابة من طرف المدراء غير

التنفيذيين، آلية المساهمون المؤسساتيون، وآلية التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى تشجيع الملكية الإدارية⁶.

يمكن القول: أن بعض تكاليف الوكالة هي نتيجة حتمية للآليات الموضوعية على مستوى المؤسسة الهادفة إلى تقليل صراعات المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، مجموعة هذه الآليات تعبر عن حوكمة المؤسسات، لذا يمكن اعتبار نظرية الوكالة من أهم النظريات المفسرة لمفهوم حوكمة المؤسسات وآلياتها الرقابية والتحفيزية، إلا أنها تركز على منظور الفردية للمدير التنفيذي، علاوة على ذلك، تقترح هذه النظرية الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تحقيق أفضل حماية لمصلحة المساهمين.

ثانياً: نظرية الإشراف (Stewardship Theory)⁷

عرف (ديفيس وآخرون) سنة 1997 عملية الإشراف بأنها: "قيام المشرف بحماية وتعظيم ثروة المساهمين من خلال الأداء القوي للمؤسسة"، من هذا المنطلق، المشرفون هم المدراء التنفيذيون الذين يعملون لصالح المساهمين، يحمون ممتلكات المساهمين ويحققون أرباحاً لهم، خلافاً لنظرية الوكالة لا تركز نظرية الإشراف على منظور الفردية للمشرفين (حب الفرد لمصلحته الذاتية)، بل تركز على دور الإدارة التنفيذية كمشرفة على المؤسسة وعملياتها، إذ يتم دمج أهدافها مع أهداف المؤسسة ككل، كما أن المشرفين يكونون راضين عندما يتحقق النجاح التنظيمي للمؤسسة.

يشير (حمدان، 2016) إلى أن نظرية الإشراف تقوم على افتراض أن المدراء الداخليين (أو بعبارة أخرى المدراء التنفيذيين) جديرين بالثقة لإدارة المؤسسة والمحافظة على مصادرها بما يحقق لها أعلى مستويات الأداء ويخدم مصلحة حملة الأسهم⁸. في نفس السياق، يشير (دونالدسون وديفيس) سنة 1991 إلى أن نظرية الإشراف تعترف بأهمية تمكين المشرف وتقديم أقصى قدر من الحكم الذاتي المبني على الثقة، ويؤكدان على موقف المدراء التنفيذيين للعمل بأكثر استقلالية بشكل يؤدي إلى تعظيم عائدات المساهمين، كما يرى (دايلي وآخرون، 2003) أن المدراء التنفيذيين ومن أجل حماية سمعتهم كصناع القرار في المنظمات فإنهم يميلون إلى تشغيل المؤسسة لتحقيق أقصى قدر من الأداء المالي والأرباح للمساهمين، هذه النظرة يمكن أن تقلل من تكاليف الوكالة، في هذا الإطار، تؤكد دراسة (فاما) سنة 1980 على أن المدراء التنفيذيون يديرون سيرتهم المهنية بحيث ينظر إليها على أنها ذات إشراف فعال،

علاوة على ذلك، وعلى عكس نظرية الوكالة تقترح نظرية الإشراف توحيد منصبى الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تخفيض تكاليف الوكالة.

ثالثا: نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)⁹

طورت هذه النظرية تدريجيا من قبل (فريمان، 1984)، وقد أشار إلى أن مساءلة المؤسسات تشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وحسب (ويلر وآخرون، 2002) نظرية أصحاب المصلحة مستمدة من مزيج من التخصصات الاجتماعية والتنظيمية، حيث قامت بدمج الفلسفة والأخلاق والسياسية والاقتصاد والقانون والعلوم التنظيمية، ويمكن تعريف أصحاب المصلحة بأنها: "أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف المنظمة".

فالعديد من الباحثين اعترفوا بأن أنشطة المؤسسة تؤثر على البيئة الخارجية، بشكل يسمح بزيادة دائرة مساءلة المؤسسة إلى فئة أوسع لا تتضمن المساهمين فقط، فعلى سبيل المثال، اقترح (ماكدونالد وبوكستي) سنة 1979 أن المؤسسات لم تعد أداة للمساهمين وحدهم لكنها موجودة داخل المجتمع ويجب أن تتحمل مسؤوليات اتجاهه¹⁰. في نفس السياق، ترى نظرية أصحاب المصالح أن الأطراف المعنية بالمؤسسة لا يجب أن تنحصر في المساهمين والإدارة والموظفين فقط، بل ينبغي أن تشمل أيضا الهيئات الحكومية، والجماعات السياسية، والجمعيات التجارية، والنقابات، والمؤسسات الزميلة، والموظفين وعامة الجمهور، في بعض الحالات، يمكن اعتبار المنافسين والعملاء المحتملين من أصحاب المصلحة من أجل تحسين كفاءة الأعمال في السوق.

خلافًا لنظرية الوكالة، تشير نظرية أصحاب المصالح إلى أن المدراء لديهم شبكة من العلاقات تشمل الموردين والموظفين وشركاء الأعمال... الخ، ويرى (فريمان، 1999) أن شبكة العلاقات هذه مهمة بخلاف العلاقة الموجودة بين المالك والمسير والموظف كما هو الحال في نظرية الوكالة، من ناحية أخرى، تحاول نظرية أصحاب المصلحة معالجة مجموعة أصحاب المصالح التي تستحق وتتطلب اهتمام الإدارة.

يشير (فريمان، 1984) أن شبكة العلاقات يمكن أن تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، حيث تركز هذه النظرية على اتخاذ القرارات الإدارية مع الأخذ بعين الاعتبار أن مصالح جميع أصحاب المصلحة لها قيمة جوهرية، وحسب (كوليمان، 2008) نظرية أصحاب المصلحة تعتبر أفضل في تفسير دور حوكمة المؤسسات مقارنة بنظرية الوكالة من خلال تسليط الضوء على المكونات المختلفة للمؤسسة.

رابعاً: نظرية اعتمادية الموارد (Resource Dependency Theory) ¹¹

تركز نظرية اعتمادية الموارد على دور مجلس الإدارة في توفير إمكانية الوصول إلى الموارد التي تحتاجها المؤسسة، فحسب (هيلمان وآخرون، 2000) هذه النظرية تركز على الدور الذي يلعبه المدراء في توفير وتأمين الموارد الأساسية للمؤسسة من خلال الروابط التي تجمعهم بالبيئة الخارجية، فحسب (جونسون وآخرون، 1996) منطري هذه النظرية يركزون على تعيين ممثلي للمؤسسات للوصول إلى الموارد الضرورية لنجاح المؤسسة، فعلى سبيل المثال، اشتمال مجلس الإدارة على مدراء خارجيين يعتبرون شركاء في مكتب محاماة مثلاً سيسمح للمؤسسة بالحصول على المشورة القانونية اللازمة، هاته الأخيرة قد تكون مكلفة جداً للمؤسسة.

إن توفير الموارد يعزز الأداء التنظيمي للمؤسسة ويضمن بقاءها، فوفقاً لـ (هيلمان وآخرون، 2000) يمكن تصنيف المدراء إلى أربعة فئات: الأفراد المطلعون، خبراء الأعمال، أخصائيو الدعم، والمؤثرين المجتمعيين، ويمكن توضيح كل فئة من الفئات السابقة فيما يلي:

- المطلعون: هم المدراء التنفيذيون الحاليون والسابقون للمؤسسة، يقدمون للمؤسسة الخبرة في مجالات محددة مثل المالية والقانون، فضلاً عن الاستراتيجية العامة والتوجيه.

- خبراء الأعمال: هم كبار المدراء التنفيذيين الحاليين والسابقين، يوفرون الخبرة في مجال استراتيجية الأعمال وصنع القرار وحل المشاكل.

- أخصائيو الدعم: هم المحامون والمصرفيون وممثلو شركات التأمين وخبراء العلاقات العامة، يقدم هؤلاء المتخصصون الدعم في مجال تخصصهم الفردي.

- المؤثرون المجتمعيون: هم القادة السياسيون، وأساتذة الجامعة ورجال الدين، وقادة المنظمات الاجتماعية أو المجتمعية.

إن الاقتراح الأساسي لنظرية اعتمادية الموارد هو الحاجة لإقامة روابط بيئية بين المؤسسة والموارد الخارجية، من هذا المنطلق، يعمل المدراء على ربط المؤسسة بعوامل خارجية عن طريق اختيار الموارد اللازمة لبقائها في السوق، إضافة إلى ذلك، تدعم هذه النظرية تعيين المدراء في مجالس الإدارة بسبب قدرتهم على جمع المعلومات وربط شبكات الاتصال بطرق مختلفة، والتي من شأنها تقليل حالة عدم اليقين ¹².

خامسا: النظرية السياسية (Political Theory) 13

تشير النظرية السياسية إلى قدرة الحكومة وقطاع المؤسسات على تحديد تفويض السلطة لمدراء المؤسسات وعلاقتهم اتجاه أصحاب المصلحة الآخرين، وهذا يعني أن قدرة أصحاب المصلحة بالمؤسسة في التأثير على صنع القرار على المستوى الجزئي تخضع للإطار على المستوى الكلي، هذا الأخير بدوره يتأثر بسلطة قضائية معينة تعمل بها، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة يمكن أن تخلق نظم مختلفة لحوكمة المؤسسات على الصعيد العالمي، حيث تصنف نظم حوكمة المؤسسات إلى فئتين رئيسيتين هما النظام الموجه نحو السوق والنظام الموجه نحو المصارف.

إن النظام الموجه نحو السوق المعروف أيضا بـ "النموذج الأنجلوساكسوني" المعتمد بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يتم فيه إدراج المؤسسات بأسواق الأوراق المالية مع تميزها بتشتت الملكية، وهو ما يعني انخفاض قدرة حملة الأسهم على رصد ومراقبة الإدارة وهو ما يخلق صراع بين الطرفين، من جهة أخرى، اعتماد المؤسسات على أسواق رأس المال في الحصول على التمويل يجعل هذه المؤسسات معرضة للسيطرة عن طريق عمليات الاستيلاء العدائية، في هذه الحالة، مصالح أصحاب المصلحة كالموظفين والموردين... الخ تأتي قبل مصلحة المساهمين، ووفقا لـ (رو، 2003) السياسات المرتبطة بالملكية المشتتة هي نتاج للتدخل السياسي الذي يهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق الحد من تأثير البنوك على المؤسسات. في المقابل، النظام الموجه للبنك أو "النموذج القاري الأوروبي" يتميز بالملكية المركزة، وقد اعتمد في معظم البلدان الأوروبية بالإضافة إلى اليابان، يتميز هذا النظام بتقييد سلطات التصويت التي تقوض إمكانية القيام بعمليات السيطرة العدائية، مع اعتماد أقل على أسواق رأس المال والمستثمرين الخارجيين.

ويوضح (رو، 2003) أن اختيار نماذج حوكمة المؤسسات يتفاعل بعمق مع "سياسة الدولة"، فالقوى السياسية في شكل أنظمة حزبية وتوجهات سياسية كلها عوامل تحدد درجة انتشار المساهمين فضلا عن العلاقات بين المدراء وأصحاب المصلحة.

يمكن القول، أن النموذج السياسي يسلط الضوء على قدرة الحكومات على ممارسة الرقابة على المؤسسات، باعتبارها ممثلة لعامة المساهمين وتسعى إلى حماية حقوق المساهمين ومساهمي الأقلية، وحسب (هاولي وويليامز، 1996) النموذج السياسي له تأثير هائل على تطورات الحوكمة، فعلى مدى العقود الماضية، كان لحكومات الدول تأثير سياسي قوي على المؤسسات، وكمثال على ذلك إفرار النظرية السياسية لنهج

التصويت من طرف المساهمين، ومن ثم فإن وجود نفوذ سياسي في حوكمة المؤسسات يمكن أن يوجه هذه الأخيرة، وتحقق المصلحة العامة عندما تشارك الحكومة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التحديات¹⁴.

سادسا: نظرية تكلفة المعاملات (Transactions Cost Theory)¹⁵

يعتبر الاقتصادي (كوس ، 1937) أول من حاول حل التناقض القائم بين الطبيعة الهرمية للمؤسسة والالتزام بالتعاقد الحر مع السوق، حيث يعتبر أن علمية شراء وبيع السلع تنطوي على جميع أنواع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك تكاليف البحث عن المعلومات والتفاوض على العقود، بالإضافة إلى تكاليف التعاقد والتنفيذ، وبحسبه تساهم المؤسسات في التقليل من هذه التكاليف عن طريق الاستعانة بالطاقة الداخلية للمؤسسة (كتشغيل موظفين لدى المؤسسة يتم الاستعانة من خبراتهم دون اللجوء إلى طلب خدمات السوق على المدى الطويل)، إلا أنه في حالات أخرى هذا النهج نفسه يفسر سبب لجوء المؤسسات للتعاقد مع "مصادر خارجية"، لتأمين أجزاء من عملية الإنتاج بدلا من الاستعانة بالطاقة الداخلية للمؤسسة.

انطلاقا من أعمال (كوس، 1937)، قدم (ويليامسون، 1975) نظرية تكلفة المعاملات، التي حاولت تفسير الظروف التي يمكن من خلالها اختيار الشكل التنظيمي الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية في التعامل مع البيئة الخارجية، وقد أشارت النظرية إلى أن الأفراد يتميزون بصفتين هما الرشادة المحدودة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المثلى، والسلوك الانتهازي الذي يدفعهم إلى تحقيق مصالحهم الشخصية.

تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسة عبارة عن مجموع العقود المطبقة من الناحية العملية لتنظيم وضبط المعاملات المستخدمة لتحقيق العلاقات التعاقدية، كما أن صناع القرار عليهم الموازنة بين التكاليف المرتبطة بأداء النشاط داخل المؤسسة مقابل الاستعانة بمصادر خارجية في السوق، بالتالي، إذا كانت تكلفة المعاملات باستخدام السوق أعلى يجب تنفيذ الصفقة من طرف المؤسسة، كما أنه في حالة الاستعانة بالسوق لتنفيذ المعاملة يجب عليهم تحديد العقد الأنسب للمؤسسة، في نفس السياق، تعتبر هذه النظرية المؤسسات جهات فاعلة تسعى إلى زيادة الربح والتقليل من التكاليف¹⁶.

يمكن القول: أن نظرية تكلفة المعاملات تركز على تكاليف المؤسسة، إذ ترى أنه يجب على مسيري المؤسسة الموازنة بين تكاليف المعاملات المرتبطة بالمصادر الداخلية للمؤسسة والمصادر الخارجية في السوق، مع اختيار العقد الذي يحقق للمؤسسة أقل تكلفة، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من الربح وضمان استمراريتها.

سابعاً: النظريات الأخلاقية (Ethics Theories)

هناك نظريات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحوكمة المؤسسات وتركز على عنصر الأخلاق بالدرجة الأولى، وذلك عقب العدد الهائل من الفضائح المالية والمحاسبية التي شهدتها العديد من المؤسسات على المستوى الدولي، حيث جاءت هذه النظريات لإيضاح القيمة المضافة لمفهوم الأخلاق ومدى حاجة المجتمع إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل داخل المؤسسة والأسواق المالية، ويشير مفهوم الأخلاقيات إلى مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية التي يجب أن يتصف بها كل من السلوك الإداري، وسلوك المساهمين والموظفين والموردين والمقرضين وجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة بهدف تحقيق أهدافها، ويمكن حصر أهم النظريات الأخلاقية في: نظرية أخلاقيات الأعمال، نظرية الأخلاقيات الفضيلة، نظرية أخلاقيات الحوار¹⁷.

يمكن القول: أن النظريات الأخلاقية ركزت على عنصر الأخلاق باعتباره السند الرئيسي لبناء العلاقة بين جميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، فالقوانين والتوصيات الموضوعية سواء من طرف اللجان الحكومية أو هيئات البورصة أو اللجان الخاصة لا تكفي وحدها لحماية حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة، وخلق الثقة بين هذه الأطراف، بل يجب تغليب الأخلاق على جميع المصالح الفردية الضيقة، وذلك من أجل ضمان نجاح المؤسسة واستمراريتها في السوق.

- ¹ Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). *Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure*. Journal of Financial Economics, 3(4), p. 308.
- ² El Harti, M. (2001). *La gouvernance des entreprises publiques marocaines: Représentations et perspectives*. p. 4, document disponible sur le site: <http://med-eu.org/documents/MED4/Dossier3/EL-HARTI.pdf>, date d'accès: [03/05/2015]
- ³ Abdullah, H., & Valentine, B. (2009). *Fundamental and Ethics Theories of Corporate Governance*. Middle Eastern Finance and Economics, 4, p. 89.
- ⁴ حماد، طارق عبد العال. (2005). *حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب*. الدار الجامعية، مصر، ص ص. 51-52
- ⁵ Jensen, M. C., & Meckling, W. H., Ibid
- ⁶ Bukit, R. Br., & Iskandar, T. M. (2009). *Surplus Free Cash Flow, Earnings Management and Audit Committee*. Int. Journal of Economics and Management, 3 (1), p. 207.
- ⁷ Abdullah, H., & Valentine, B., Op.Cit., p. 90
- ⁸ حمدان، علام. (2016). *العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركة: دليل من البحرين*. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(3)، ص. 483
- ⁹ Abdullah, H., & Valentine, B., Op.Cit., p. 91
- ¹⁰ Wan Yusoff, W. F., & Alhaji, I. A. (2012). *Insight of Corporate Governance Theories*. Journal of Business and Management, 1(1), p. 55.
- ¹¹ Abdullah, H., & Valentine, B., Op.Cit., p. 92
- ¹² Wan Yusoff, W. F., & Alhaji, I. A., Op.Cit., pp. 56-57
- ¹³ Htay, S. N. N., & Salman, S. A. (2013). *Transaction Cost Theory, Political Theory and Resource Dependency Theory in The Light of Unconventional Aspect*. Journal Of Humanities And Social Science, 12(5), p. 90-91
- ¹⁴ Abdullah, H., & Valentine, B., Op.Cit., p. 93
- ¹⁵ Abdullah, H., & Valentine, B., Op.Cit., p. 92
- ¹⁶ Htay, S. N. N., & Salman, S. A., Op.Cit., p. 90
- ¹⁷ Abdullah, H., & Valentine, B., Ibid

المحاضرة 02

الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات

تمهيد ... يتم التطرق في هذه المحاضرة إلى الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات، أو بعبارة أخرى أسس ومحددات تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات.

المختصرات:

CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
PTBs	Public Takeover Bids	العروض العامة للشراء
PEOs	Public Exchange Offers	العروض العامة للتبادل

يعتبر مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) من أهم المنظمات التي ساهمت ولازالت تساهم في إثراء النقاش حول موضوع حوكمة المؤسسات، وذلك بتنظيم العديد من المؤتمرات وندوات العمل في مختلف بلدان العالم مع التركيز على الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، وسيتم الاستعانة في هذه المحاضرة على الدليل المصدر من طرف هذا المركز سنة 2002، وحسب (كوشتا-هيلبلينغ وسوليفان) يجب أن يشتمل الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات على العديد من الأسس والضوابط حتى تتحقق فعالية الحوكمة، يمكن توضيحها فيما يلي¹:

أولاً: نظام حقوق الملكية (Property Rights System)

إن أحد أهم المتطلبات الضرورية لتكوين وإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على السوق يتمثل في وجود نظام لحقوق الملكية، الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة، لذا فإنه من الضروري أن تضع قوانين ولوائح حقوق الملكية معايير بسيطة ومباشرة تحدد بوضوح من يملك ماذا؟، وكيف يمكن الجمع بين هذه الحقوق أو تبادلها (على سبيل المثال: من خلال المعاملات التجارية)، ومعايير تسجيل المعلومات المطلوبة (كمثال: الملاك القانونيين للممتلكات...) في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة (كفاءة التكلفة)، عملية التسجيل هذه يجب أن تتم ضمن قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للجمهور، من هذا المنطلق، فإن غياب حقوق الملكية المنصوص عليها قانوناً بالمؤسسات سيجعل المستثمرين مترددين للغاية في استثمار أموالهم بهذه المؤسسات.

في هذا السياق، هناك نوعين من التشريعات، النوع الأول هو التشريع الذي يمنح للمؤسسات الشخصية القانونية من خلال الاعتراف بوجودها كـ "كيان قانوني" مستقل عن الملاك، والنوع الثاني هو التشريع الذي يسمح بإنشاء شركات مشتركة (مختلطة).

حسب نظرية حقوق الملكية المبادلات التي تتم بين الأفراد و/أو المؤسسات تعتبر تنازل (متبادل) عن الحقوق المتعلقة بالتصرف في الأشياء المتبادلة، ومن أهم خصائص حقوق الملكية أنها قابلة للتنازل، بمعنى أن حقوق الملكية غير مرتبطة بشخص معين بل يتم تبادلها، لذا فإن وجود نظام لحقوق الملكية سيسمح بحماية حقوق كل طرف، وهو ما سيشجع على زيادة حجم المعاملات في السوق.

ثانياً: قانون العقود (Contract law)

يقصد بقانون العقود مجموعة القوانين التي تحكم الاتفاقات الشفوية والكتابية المرتبطة بتبادل السلع والخدمات والأموال والممتلكات، ويشتمل قانون العقود على مواضيع

تخص طبيعة الالتزامات التعاقدية، والحد من الإجراءات، وحرية التعاقد، وخصوصية العقد، وإنهاء العقد، كما يغطي أيضا علاقات الوكالة، والأوراق التجارية، وعقود العمل².

بالتالي فإن عدم وجود تشريعات ولوائح تضمن قانونية هذه العقود وتنفيذها سيؤثر سلبا على حجم المعاملات التجارية، لذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات بحماية الموردين والدائنين وأصحاب العمل والموظفين وما إلى ذلك.

ثالثا: قطاع مصرفي محكم التنظيم (A well-regulated banking sector)

إن وجود نظام مصرفي سليم هو شرط أساسي مطلق لتحسين أداء سوق الأوراق المالية وقطاع المؤسسات، حيث يوفر القطاع المصرفي رأس المال والسيولة اللازمة لمعاملات المؤسسات ونموها، وبالتالي الحوكمة الجيدة داخل النظام المصرفي يعتبر شيء مهم جدا وبشكل خاص في الدول النامية، باعتبار أن معظم التمويل يتم عن طريق البنوك، علاوة على ذلك، تحرير الأسواق المالية عرض البنوك للعديد من التقلبات والمخاطر الائتمانية الجديدة.

ومن خلال تحليل الأزمة المالية في آسيا وروسيا (كمثال)، يتضح أن ضعف مستويات الحوكمة بالأنظمة المصرفية سيؤدي إلى هجرة هائلة لرؤوس الأموال، وهو ما يلحق ضررا بالغا بالاقتصاديات الوطنية، لذا فإن وجود إطار يعزز وجود نظام مالي مرن وآمن وسليم يعتبر أمرا حاسما.

من أجل خلق قطاع مصرفي محكم التنظيم وفعال، قدم بنك التسويات الدولية (BIS) بعض المعايير والممارسات التي يمكن تكييفها مع الأنظمة الوطنية لإنشاء مجال مصرفي سليم. يوفر هذا الإطار المقترح تقنيات قياس أكثر مرونة لتقييم مدى كفاية رأس المال والمخاطر، وذلك من أجل موازنة المتطلبات التنظيمية لرأس المال مع المخاطر الأساسية التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

يستند الإطار المقترح إلى ثلاثة ركائز هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية لعملية التقييم الداخلي للمؤسسة وكفاية رأس المال، والاستخدام الفعال للإفصاح لتعزيز الانضباط في السوق، الركائز سابقة الذكر تقدم معا آليات مهمة لضمان قيام البنوك بإدارة رأس المال بمسؤولية وكفاءة، علاوة على ذلك، فإن كل ركيزة تعزز حوكمة أفضل داخل قطاع المؤسسات.

رابعاً: آليات الخروج- الإفلاس وحبس الرهن (Bankruptcy and foreclosure)

إن وجود التشريع الذي ينشئ آليات للتصفية والخروج بشكل منظم وعادل من الاستثمار، يعتبر أمر ضروري حتى يمكن تصفية الاستثمارات وإعادة تخصيصها ضمن مشاريع إنتاجية قبل أن تبدد بالكامل، ويتحقق ذلك بوضع القوانين واللوائح التي تحتم على الكيانات المالية وغير المالية الالتزام بمعايير الإفصاح الصارمة المتعلقة بديونها والتزاماتها، بالإضافة إلى القوانين والإجراءات التي تسمح بإجراءات الإفلاس وحبس الرهن (foreclosure)³ بسرعة وكفاءة، وتحقق العدالة للدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويعتبر نقص الشفافية فيما يتعلق بديون المؤسسات والبنوك على حد سواء من العوامل الرئيسية المسببة للأزمات المالية.

خامساً: أسواق رأس مال سليمة (Sound securities markets)

تعتبر سوق الأوراق المالية العمود الفقري لسوق رأس المال، وهي في أداؤها أشبه ما تكون بالجهاز العصبي الذي تنعكس من خلاله كافة المؤثرات السياسية والقرارات الإدارية، والسياسات الاقتصادية بالدولة⁴، أسواق الأوراق المالية هذه يجب أن تتميز بمواصفات عديدة والمتمثلة في عمق السوق، واتساعه ومرونته، يشير عمق السوق إلى وجود أوامر حقيقية أو غير حقيقية متعلقة بالأوراق المالية المعروضة للبيع أو المطلوبة للشراء بأسعار تزيد أو تقل عن الأسعار السائدة في سوق الأوراق المالية، أما اتساع السوق فيشير إلى توفر أوامر بيع وشراء بأحجام كبيرة أو غير محدودة، أما المرونة فتشير إلى وجود تدفق لأوامر البيع والشراء استجابة لتغيرات أسعار الأوراق المالية⁵.

إن أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم بها وعلى وجه السرعة لكل المعلومات الجديدة التي ترد للمتعاملين، والتي من شأنها تغيير نظرتهم للمؤسسة المصدرة للورقة المالية، وبالتالي السماح للمستثمرين بالتنازل وبيع أوراقهم المالية بسرعة وبتكلفة منخفضة، وهو ما سيؤثر على أسعار أسهم المؤسسة وعلى إمكانية حصولها على رؤوس الأموال، ويتطلب سوق الأوراق المالية الكفاء ما يلي:

- وجود قوانين تحكم عملية إصدار وتداول أسهم وسندات المؤسسات، وتحدد مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق القائمة على أساس الشفافية والعدالة.

- يجب أن تستند متطلبات الإدراج في بورصة الأوراق المالية إلى الشفافية ومعايير الإفصاح الصارمة.

- وجود قوانين تحمي حقوق مساهمي الأقلية.
- وجود هيئات حكومية كهيئة الأوراق المالية، التي تضم منظمين مستقلين ومؤهلين، ومؤهلة، مخولة لتنظيم معاملات الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات وإنفاذ قوانين الأوراق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) قد وضعت سلسلة من المعايير المفيدة لإنشاء أسواق للأوراق المالية عادلة، وكفؤة وسليمة.

سادسا: الأسواق التنافسية (Competitive markets)

إن وجود أسواق تنافسية يعتبر أحد أهم عناصر الرقابة الخارجية على المؤسسات والتي يدفعها لتحقيق الكفاءة والانتاجية من أجل تفادي فقدان أو خسارة حصتها في السوق، وبالتالي غياب الأسواق التنافسية لا يشجع على ريادة الأعمال، ويرسخ الفساد ويخفض من إنتاجية المؤسسات، لهذا من الأهمية بمكان أن تعمل القوانين واللوائح على خلق بيئة تجارية تتسم بالعدالة والتنافسية، لتحقيق هذه الغاية يجب على الحكومات:

- إزالة معوقات الدخول في بيئة الأعمال.
- سن قوانين المنافسة وقوانين مكافحة الاحتكار.
- إلغاء الحواجز الحمائية بما في ذلك حماية الاحتكارات.
- إلغاء أنظمة المعالجة التفضيلية مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية ... الخ.
- وضع أولويات التجارة العادلة.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر والعملات الأجنبية.
- خفض تكلفة إنشاء وتشغيل الأعمال الرسمية.

في هذا الصدد، نشير إلى أن منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة العمل الدولية (ILO) تقدمان معايير مفيدة لخلق بيئة تجارية تنافسية وعادلة.

سابعا: أسواق الاستحواذ (Take-over markets)

إن أحد العناصر الحيوية في بيئة الأعمال التجارية التنافسية يتمثل في وجود سوق يسهل عمليات الاستحواذ على المؤسسات، وقد تم استخدام هذا الوصف لأول مرة في مقالة كتبها (مان، 1965) بعنوان (Mergers and the Market for Corporate Control)، فحسب (مان) كلما انخفض سعر سهم المؤسسة مقارنة بما يمكن أن يكون عليه مع تميز المؤسسة بإدارة أكثر كفاءة، كلما أصبح الاستحواذ أكثر جاذبية لأولئك المستثمرين

الذين يعتقدون أنهم قادرين على إدارة المؤسسة بشكل أفضل، وبالتالي يمكن أن يكون العائد المتوقع من الاستحواذ الناجح على مؤسسة ضعيفة الأداء وإعادة تنشيطها هائلاً⁶.

الجدير بالذكر، أن هناك ميكانيزمات توفرها البورصة من أجل تسهيل عمليات الاستحواذ تتمثل في العروض العامة، وهي عملية تقوم بموجبها مؤسسة ما أو مجمع مالي أو مؤسسات خاصة أخرى بطرح (إطلاق) عرض في شكل اقتراح يقدم للجمهور لشراء أو تبادل أو بيع عدد من الأوراق المالية لمؤسسة ما، في إطار إجراءات محددة ومنظمة ومراقبة من قبل سلطات البورصة، خاصة ما يتعلق بتزويد الجمهور بالمعلومات المالية.

يمكن تصنيف العروض العامة إلى:

- **العروض العامة للشراء (PTBs):** هي عروض لشراء أسهم مدرجة بالبورصة تطرح من طرف مؤسسة ما أو مجموعة من المستثمرين بسعر شراء محدد، بهدف الاستحواذ على مؤسسة أخرى، في بعض الحالات طرح هذا العرض يكون محددًا وفقًا لتنظيمات وقواعد في البورصة، خصوصًا عندما يسيطر المشتري على المؤسسة المستهدفة بشكل مباشر أو غير مباشر (اجتياز عتبة 50% من حقوق الانتخاب مثلاً).
 - **العروض العامة للتبادل (PEOs):** يطرح من طرف مؤسسة ما وفقًا لحجم محدد من التبادل بين أسهم المؤسسة المستهدفة وأسهم المؤسسة المسيطرة.
 - **العروض العامة للسحب:** تأتي بعد العرض العام للشراء أو التبادل، اللذان يسمحان لعرضيهما بالاستحواذ تقريبًا كل المؤسسة المستهدفة، ونتيجة لذلك لا يبقى سوى عدد قليل من أسهم هذه الأخيرة محتجز لدى الجمهور، ومنه فالعرض العام للسحب هو اقتراح على مالكي الأسهم المتبقية بشرائها عمومًا بسعر جيد قبل أن يتم شطبها من لوحة التسعير بالبورصة.
 - **العرض العام للبيع:** هي العملية العكسية للعرض العام للشراء، حيث يتم طرح عرض بيع عدد كبير من الأسهم بسعر يكون في الغالب أقل من سعر السوق.
- إن المؤسسات المقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية بالبورصة، تصبح أكثر عرضة لعمليات الاستحواذ من طرف مؤسسات أخرى منافسة عن طريق العروض العام للشراء أو التبادل، من جهة أخرى، العروض العامة للشراء أو التبادل يمكن أن تكون "ودية" أو "عدائية" تبعًا لوجود اتفاق من عدمه بين المؤسسة المستحوذة والمؤسسة المستهدفة.

ثامنا: إجراءات الخصصة العادلة والشفافة

إن إجراءات خصصة المؤسسات لا تؤثر فقط على هيكل الملكية بل تعكس الثقافة المؤسساتية للدولة، ومن ثم فإن وجود قواعد وإجراءات شفافة ومباشرة وعادلة توضح كيف ومتى يمكن خصصة المؤسسات يعتبر أمرا أساسيا، من جهة أخرى، يمكن لبرامج الخصصة السيئة أن تدمر الاقتصاد وتؤثر سلبا على بيئة الأعمال.

تاسعا: النظم الضريبية الواضحة والشفافة

يجب إصلاح الأنظمة الضريبية بحيث تكون عادلة وبسيطة ودقيقة، في هذا الصدد، ينبغي إلغاء إجراءات الإبلاغ الضريبي المعقدة والتي تسمح للموظفين بممارسة سلطة تقديرية كبيرة وبالتالي الانخراط في عمليات الفساد، كما يجب أن تتطلب القوانين واللوائح الضريبية الإفصاح الكافي وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية، ويجب تنفيذها باستمرار، وفي الوقت المناسب وبفعالية.

عاشرا: نظام قضائي مستقل وفعال

إن وجود نظام قضائي مستقل وفعال يعتبر من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على السوق، ولا يمكن للإجراءات الضرورية (سابقة الوصف أو التي سيتم وصفها لاحقا) أن يكون لها تأثير دون وجود نظام قضائي سليم، يسهر على تطبيق القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة، وهو ما سيحقق سيادة القانون.

الحادي عشر: استراتيجيات مكافحة الفساد (Anti-corruption strategies)

يتم تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد عن طريق تحديد وتبسيط القوانين القانونية والتنظيمية، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح، بالإضافة إلى اعتماد وتنفيذ إستراتيجيات منظمة الشفافية الدولية الخاصة بالفساد، واعتماد اتفاقية مكافحة الرشوة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والالتزام بها.

الثاني عشر: إصلاح الوكالات الحكومية (Reform government agencies)

حيث تحتاج الوكالات الحكومية المضطرة في البيروقراطية وغير الفعالة إلى عملية الإصلاح، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ترشيد إجراءات التشغيل الداخلية للوكالات وتبسيطها، وتقييم أداء هذه الوكالات بشكل منتظم وفقا لمعايير واضحة ومحددة بدقة، كما يجب تنفيذ التدابير الرامية لتحسين الوكالات ذات الأداء الضعيف على وجه السرعة وبشكل شامل، على سبيل المثال، عندما يتم تعليق السلع المصدرة والمستوردة لفترات زمنية طويلة في الموانئ المملوكة للحكومة من قبل السلطات الجمركية، يؤدي ذلك

إلى تحمل رجال الأعمال لتكاليف إضافية، كما تتناقص القدرة التنافسية لهذه السلع، علاوة على ذلك، يزداد الإغراء لطلب ودفع الرشاوي لتسريع الإجراءات الجمركية.

الثالث عشر: تعزيز القدرة الإدارية والتنفيذية للهيئات الحكومية

من خلال وضع مختلف الآليات التي تساعد على تعزيز واستمرارية القدرات الإدارية والتنفيذية، عن طريق استقطاب موظفين مؤهلين تأهيلا جيدا، وتوظيفهم وترقيتهم على أساس معايير مهنية يمكن التحقق منها، وتقديم التدريب المهني للموظفين المدنيين استنادا إلى أحدث التقنيات، ودفع الرواتب الكافية لجذب الأفراد المؤهلين ولردع أخذ الرشوة ... الخ، كما يمكن تعزيز قدرة الوكالات الحكومية من خلال توفير الموارد المالية والتقنية الكافية لتطبيق القوانين بسرعة.

الرابع عشر: تشجيع قيام جهاز إعلام مالي مستقل

من أجل مراقبة أداء المديرين، فإن المستثمرين والدائنين والعمال وغيرهم يحتاجون إلى معلومات عن القرارات المتخذة من طرف المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وعن أداء المؤسسات، على عكس إدارة المؤسسة، هذه الفئة ليس لديها الوقت أو الموارد لتجميع وتحليل المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام وخاصة وسائل الإعلام المالية، فوجود مجتمع صحفي قوي ومطلع يعتبر أمر ضروري بالنسبة لصغار المستثمرين ولأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع بما في ذلك الموظفين، كما يعتبر أيضا عنصر حيوي في المجتمع الديمقراطي.

الخامس عشر: تعزيز وكلاء السمعة

وكلاء السمعة هم أفراد و/أو مجموعات تعمل على تضيق فجوة المعلومات بين المطلعين والخارجيين، وذلك من خلال البحث عن المعلومات وتوفيرها للخارجيين والمتعلقة بأداء الداخليين، مع وضع معايير مهنية عالية، مع ممارسة الضغط وفي بعض الأحيان فرض عقوبات للالتزام بتلك المعايير، لذا فإنه من المهم توفير التدريب اللازم والبيئة التي تمكنان لهؤلاء العملاء من العمل بفعالية، ومن أمثلة وكلاء السمعة:

- هيئات ذاتية التنظيم كخبراء المحاسبة والتدقيق.
- وسائل الإعلام.
- المصرفيون الاستثماريون ومحللو حوكمة الشركات.
- المحامون.

- وكالات التصنيف الائتماني.

- نشاط المستهلك.

- خبراء البيئة.

- المستثمرون والمساهمون مثل المستثمرين المؤسسيين.

كل فرد أو مجموعة من الفئات سابقة الذكر لديها نوع معين من الخبرة والموارد والمسؤوليات للقيام برقابة مكثفة، وذلك من أجل سد فجوة المعلومات بين الداخليين والخارجيين.

إضافة لما سبق ذكره، هناك محددات وضوابط أخرى تساهم في تحقيق فعالية

حوكمة المؤسسات تتمثل فيما يلي:

- إنشاء آليات روتينية للمشاركة.

- وجود مجتمع أعمال نشط قائم على النزاهة.

- بناء علاقات سليمة مع أصحاب المصلحة.

- مراجع المحاضرة 02:

¹ Kuchta-Helbling, C. L., & Sullivan, J. D. (2002). *Instituting corporate governance in developing, emerging and transitional economies*. Center for International Private Enterprise, pp. 14-22. See: <https://www.cipe.org/legacy/publication-docs/CGHANDBOOK.pdf>, (10/01/2018)

² Business Dictionary, Read more: <http://www.businessdictionary.com/definition/contract-law.html>, (02/02/2018)

³ For more information, See: <https://en.wikipedia.org/wiki/Foreclosure>, (02/02/2018)

⁴ رضوان، سمير عبد الحميد. (1996). *أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، مصر، ص. 33

⁵ رضوان، سمير عبد الحميد. مرجع سبق ذكره، ص ص. 61-64

⁶ For more information, See: https://en.wikipedia.org/wiki/Market_for_corporate_control, (03/02/2018)

المحاضرة 03

المنظمات الدولية وحوكمة المؤسسات

يتم التطرق في هذه المحاضرة إلى أهم المنظمات والهيئات الدولية التي ساهمت في تطوير مفهوم حوكمة المؤسسات، سواء عن طريق إصدار مبادئ للحوكمة أو تقديم إرشادات لتحسين مستويات تطبيق الحوكمة بالمؤسسات.

تمهيد ...

المختصرات:

OECD	The Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي

لقد لاقى موضوع حوكمة المؤسسات اهتمام العديد من الهيئات والتنظيمات أهمها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee) التابع لبنك التسويات الدولية (BIS)، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ويمكن توضيح مساهمة كل منظمة أو هيئة في تطوير مفهوم حوكمة المؤسسات فيما يلي:

أولاً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أهم المنظمات التي ساهمت في مكافحة الفساد، حيث قامت بإنشاء مديرية ركزت في أعمالها على دراسة الفساد وطرح الآليات الكفيلة للحد منه، وتجسد ذلك في طرح العديد من الصكوك القانونية (Legal Instruments)¹، كما قامت بإصدار وتنفيذ العديد من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد على المستوى الدولي، بالإضافة إلى ذلك، تساعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدول غير الأعضاء في تحسين معايير الحوكمة ومكافحة الرشوة، من خلال عدد من أنشطة التوعية في شعبة مكافحة الفساد ودائرة الإدارة العامة، فضلاً عن أعمال مركز التنمية التابع للمنظمة، بصفة أشمل، تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أكثر المنظمات نشاطاً والتي تشجع الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء على تنفيذ الحوكمة الرشيدة بجميع جوانبها، فبالإضافة إلى مكافحة الفساد وتشجيع حوكمة المؤسسات تشجع المنظمة على تعزيز الإصلاح التنظيمي، وميزانية القطاع العام وإدارته، والتنمية المستدامة ومشاركة المواطنين في صنع السياسات².

في سنة 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات لأول مرة، والتي تم إعادة صياغتها وتعديلها سنة 2004³، ثم سنة 2015، وقد اعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات يسترشد بها من طرف المساهمين وإدارة المؤسسة وجميع الأطراف ذات المصلحة، ويمكن تلخيص مبادئ الحوكمة التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يلي⁴:

- **توافر إطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها وأن يكون متناسقاً مع القوانين، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات فيما بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- **حماية حقوق المساهمين:** يجب أن تكفل أساليب وأنظمة الحوكمة حماية لحقوق المساهمين بشكل يجعلهم على دراية تامة بما يحدث داخل المؤسسة، وأن يكون لديهم

- قدرة كاملة على فهم وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويضات في حالة وجود انتهاك لحقوقهم.
- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** يجب أن يكفل إطار الحوكمة المساواة في التعامل بين حملة الأسهم داخل كل فئة من بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذا حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو اتجار في المعلومات الداخلية، بالإضافة إلى حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
 - **دور أصحاب المصالح:** يجب أن تتضمن مبادئ الحوكمة تحديد أدوار جميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة كما يحددها القانون، بالإضافة إلى احترام الحقوق القانونية لجميع هذه الأطراف وإتاحة تعويضات عن كل انتهاك لتلك الحقوق.
 - **الإفصاح والشفافية:** يتضمن قيام الإدارة بالإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى التأكيد على الدور الفعال والحيوي للمدقق الخارجي المستقل.
 - **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يتضمن تحديد واضح لهيكل مجلس الإدارة ومسؤولياته ومهامه الأساسية وحقوقه، بالإضافة للأجور والحوافز والمكافآت المقدمة له.

ثانياً: مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

مؤسسة التمويل الدولية هي مؤسسة مالية دولية تعتبر عضواً في مجموعة البنك الدولي، تقدم خدمات الاستثمار والاستشارات وإدارة الأصول لتشجيع تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في المشاريع التجارية الهادفة للربح، والحد من الفقر وتعزيز التنمية⁵.

تعرف مؤسسة التمويل الدولية حوكمة المؤسسات على أنها: "الهيكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات والرقابة عليها"، إذ تساعد الحوكمة الجيدة المؤسسات على العمل بكفاءة أكبر، وتحسين الوصول إلى رأس المال، والتخفيف من المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، فالحوكمة تجعل المؤسسات أكثر مساءلة وشفافية للمستثمرين ويعطيها الأدوات اللازمة لتبديد مخاوف أصحاب المصلحة، كما تساهم الحوكمة في التنمية، وزيادة الوصول إلى رأس المال الذي يشجع الاستثمارات الجديدة ويعزز النمو الاقتصادي ويسمح بتوفير فرص العمل. تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع

- المؤسسات لجذب الاستثمار والمحافظة عليه، من خلال تشجيع المؤسسات على تبني ممارسات ومعايير حوكمة المؤسسات الجيدة، وذلك من خلال⁶:
- تقييم ممارسات حوكمة المؤسسات بالمؤسسة وتقديم المشورة حول كيفية تحسينها.
 - تقديم خدمات استشارية متخصصة حول فعالية مجلس الإدارة وبيئة الرقابة وإدارة أعمال العائلة.
 - تقوية وتدعيم قدرات الشركاء المحليين ومعاهد الإدارة ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية على خدمات حوكمة المؤسسات والتدريب والإبلاغ.
 - العمل مع المؤسسات التنظيمية والحكومات لتحسين قوانين ولوائح وقواعد ومتطلبات حوكمة المؤسسات.
 - رفع مستوى الوعي بحوكمة المؤسسات من خلال المؤتمرات وورش العمل والمنشورات.

ثالثا: لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee)⁷

- استمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية توجيهاتها فيما يخص مبادئ حوكمة المؤسسات من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتمثل مبادئ لجنة بازل الصادرة في أكتوبر 2010 تطورا ثابتا في جهود اللجنة طويلة الأمد والهادفة لتعزيز الممارسات السليمة للحوكمة بالمؤسسات المصرفية، والجدير بالذكر أن لجنة بازل للرقابة المصرفية تقوم بجهود كبيرة جدا من أجل تحسين وتطوير تطبيق مفهوم الحوكمة بالبنوك، وذلك من خلال إصدار نسخة جديدة لمبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية لسنة 2015، وحسب اللجنة تتمثل مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية فيما يلي:
- **المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البنك، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الإدارة للأهداف الإستراتيجية للبنك، وإطار الحوكمة به، وثقافة البنك.
 - **مؤهلات مجلس الإدارة وتركيبته:** إذ يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين فرديا وجماعيا، مع فهمهم لأدوارهم الرقابية، وقدرتهم على ممارسة الأحكام السليمة والموضوعية المتعلقة بشؤون البنك.
 - **هيكل مجلس الإدارة والممارسات:** إذ يجب على مجلس الإدارة تحديد هيكل الحوكمة الملائم والممارسات المناسبة لعمله الخاص، مع وضع الوسائل الكفيلة برصد وتقييم فعالية هذه الممارسات بشكل دوري ومستمر.

- الإدارة العليا: يجب على الإدارة العليا تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتوافق مع إستراتيجية العمل، والنزعة للمخاطرة، والمكافآت وغيرها من السياسات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة.
- حوكمة هياكل المجمع: يتحمل مجلس إدارة المؤسسة الأم المسؤولية الكاملة عن المجمع وضمان إنشاء وتشغيل إطار واضح للحوكمة الذي يتناسب مع هيكل وأعمال ومخاطر المجمع وكياناته، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة البنية التنظيمية لمجمع البنك والمخاطر التي تواجهه.
- وظيفة إدارة المخاطر: يجب أن يشمل البنك على وظيفة مستقلة وفعالة لإدارة المخاطر، تحت إشراف كبير مسؤولي إدارة المخاطر (CRO)، مع توفير له المكانة والاستقلالية والموارد وإمكانية الوصول إلى مجلس الإدارة.
- تحديد المخاطر، الرصد والسيطرة: يجب تحديد المخاطر ورصدها والسيطرة عليها على المستوى الفردي وعلى مستوى البنك، مع ضرورة مواكبة تطور إدارة المخاطر والبنية التحتية للرقابة الداخلية بالبنك للتغيرات التي تطرأ على بيانات مخاطر البنك، وعلى المشهد الخارجي للمخاطرة وممارسات الصناعة.
- اتصالات الأخطار: يتطلب الإطار الفعال لحوكمة المخاطر الاتصال القوي داخل البنك حول المخاطر، سواء داخل المنظمة أو من خلال رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- الالتزام: ينبغي على مجلس إدارة البنك خلق وظيفة الامتثال والموافقة على سياسات البنك وعملياته، وهي الوحدة التي تضمن امتثال المؤسسة المالية للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها، ويتولى المجلس مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر امتثال البنك، وذلك من أجل تحديد المخاطر المتعلقة بالالتزام ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها، وتقديم المشورة بشأنها، وبالتالي الحفاظ على سلامة البنك وسمعته⁸.
- التدقيق الداخلي: إذ يجب أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة، كما يجب أن تدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عملية حوكمة فعالة وسلامة طويلة الأجل للبنك.
- التعويضات: حيث ينبغي أن يدعم هيكل المكافآت بالبنك الحوكمة السليمة للمؤسسات وإدارة المخاطر.

- الإفصاح والشفافية: إذ يجب أن تتم إدارة البنك بشكل شفاف بما فيه الكفاية للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين والمشاركين في السوق.
- دور المشرفون: حيث يجب على المشرفين تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة المؤسسات في البنوك، من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا، مع إجراء التحسينات التصحيحية عند الضرورة، كما يجب عليهم مشاركة المعلومات حول حوكمة المؤسسات مع المشرفين الآخرين.

رابعاً: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

مركز المشروعات الدولية الخاصة هي منظمة غير ربحية تابعة لغرفة التجارة الأمريكية، ومنذ تأسيسه سنة 1983، تعاون المركز مع قيادات جمعيات الأعمال وصانعي القرار ومؤسسات الاعلام في بناء الأطر القانونية والمؤسسية الداعمة لبيئة اقتصادية ديمقراطية، ومن أهم القضايا الأساسية التي يتعاون فيها المركز مع شركائه تعزيز مفاهيم وممارسات حوكمة المؤسسات ومواطنة المؤسسات، والنزاهة والشفافية، وكذلك تدعيم البنى المؤسسية لجمعيات الأعمال، وحقوق الملكية.

في هذا الإطار، قام المركز بعقد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية حول حوكمة المؤسسات، مع الإصدار الدوري لنشرة حوكمة المؤسسات، هذا بالإضافة إلى إصدار عدد معتبر من الدلائل الموجزة (Guidelines) حول حوكمة المؤسسات وتطبيقاتها وتجاربها بالعديد من الدول كمصر والأردن والإمارات المتحدة والمغرب وتونس ... الخ، والشيء الإيجابي في هذه الدلائل الموجزة أنها شملت جميع أنواع المؤسسات سواء المؤسسات المالية والعائلية والمساهمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ... الخ، وتجدر الإشارة إلى أن المركز قام بإصدار كتاب حوكمة المؤسسات في القرن الحادي والعشرين والذي يعتبر من أهم إصدارات المركز، ويمثل مساهمات وجهود العديد من الأفراد والمؤسسات خلال فترة عشر سنوات حول موضوع الحوكمة⁹.

خامساً: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

هي منظمة دولية لهيئات الأوراق المالية تأسست سنة 1983، تجمع بين منظمي الأسواق المالية في العالم والمعترف بها، كما تقوم بتطوير وتنفيذ وتعزيز الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً لتنظيم الأوراق المالية، وتعمل بشكل مكثف مع مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) على جدول أعمال الإصلاح التنظيمي العالمي، وإلى غاية سبتمبر 2018 ضمت المنظمة 220 عضواً.

- في عام 1998 اعتمدت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية مجموعة واسعة من المبادئ التوجيهية، وتشتمل هذه المبادئ على ما يلي¹⁰:
- مبادئ تنظيمية تهدف إلى تعزيز استقلالية المدقق وإشرافه.
 - المبادئ التنظيمية الخاصة بالإفصاح المالي والشفافية.
 - المبادئ التنظيمية الخاصة بتضارب المصالح للمحللين الماليين.
 - مدونة قواعد السلوك لوكالات التصنيف الائتماني.
 - مجموعة "المبادئ الأساسية" لتنظيم الأوراق المالية، والتي توضح لأعضاء المنظمة ماهية المبادئ التي تحقق التنظيم الجيد للأوراق المالية.
 - مذكرة تفاهم متعددة الأطراف بشأن التعاون في مجال التنفيذ.
- وقد كانت لسلسلة الفضائح المالية التي عرفتتها شركات عالمية (كإنرون..) الأثر الكبير في دفع أهداف وسياسات المنظمة، بجعلها منظمة دولية ذات تأثير فعال على تنظيم الأوراق المالية، وتجلى ذلك في تطوير وتعديل مبادئ المنظمة تجاوبا مع التحولات والأزمات المالية، حيث تحدد قواعد ومبادئ تنظيم الأوراق المالية والخاصة بالمنظمة 38 مبدأ لتنظيم الأوراق المالية (نسخة ماي 2017)، والتي تستند إلى ثلاثة أهداف لتنظيم الأوراق المالية، يمكن توضيحها فيما يلي¹¹:
- حماية المستثمرين.
 - عدالة وفعالية وشفافية الأسواق.
 - تقليل المخاطر النظامية.

- مراجع المحاضرة 03:

- ¹ For more information, See: https://en.wikipedia.org/wiki/Legal_instrument, (20/03/2018)
- ² Wouters, J., & Ryngaert, C. (2004). *Good Governance: Lessons from International Organizations*. Working Paper, Institute for International Law, pp. 10-11. See: <https://www.law.kuleuven.be/iir/nl/onderzoek/working-papers/WP54e.pdf>, (20/03/2018)
- ³ الجزائري، هاشم رمضان ومعروف، حسين عبد القادر. (2009). *ماهية حوكمة الشركات*. مجلة العلوم الاقتصادية، 07(25)، العراق، ص. 11
- ⁴ بوسنة، حمزة. (2018). *العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، ص. 63
- ⁵ For more information, See: https://en.wikipedia.org/wiki/International_Finance_Corporation, (20/03/2018)
- ⁶ For more information, See: <https://www.ifc.org>, (20/03/2018)
- ⁷ Basel Committee on Banking Supervision. (2015). *Guidelines Corporate governance principles for banks*. Bank for International Settlements, pp. 3-38. See: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d328.pdf>, (21/03/2018)
- ⁸ For more information, See: <https://work.chron.com/definition-compliance-department-bank-21990.html>, (19/03/2018)
- ⁹ For more information, See: <https://www.cipe-arabia.org/index.php/themes/corporate-governance>, (23/03/2018)
- ¹⁰ For more information, See: https://en.wikipedia.org/wiki/International_Organization_of_Securities_Commissions, (22/03/2018)
- ¹¹ The International Organization of Securities Commissions. (2017). *objectives and principles of securities regulation*, See: <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD561.pdf>, (24/03/2018)

المحاضرة 04

تطبيقات ونماذج حوكمة المؤسسات

تمهيد ... يتم التطرق في هذه المحاضرة إلى أهم الفروق النظرية التي تستند إليها نماذج الحوكمة، مع محاولة تقديم لمحة عن نماذج حوكمة المؤسسات ومميزاتها.

لقد أشارت أدبيات حوكمة المؤسسات إلى وجود ثلاث نماذج أساسية لحوكمة المؤسسات هي: النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج القاري الأوروبي، والنموذج الياباني، والشيء الملاحظ أن الكثير من المؤلفات ركزت على وجهات نظر المساهمين وأصحاب المصلحة بشكل كبير في تفسيرها للحوكمة¹، وحسب (ويست، 2011) هناك مصطلحات أخرى يتم استخدامها بشكل متكرر للتمييز بين نماذج حوكمة المؤسسات أهمها: المساهمين/أصحاب المصلحة، والخارجيين/الداخليين، وبما أن هذه المصطلحات تحتوي على محتوى مفاهيمي أكبر فإن فهمها يعتبر شيء ضروري²، لذا سنبدأ المحاضرة بمراجعة الفروق النظرية بين نماذج حوكمة المؤسسات والتي تعنى بالمفاهيم السابقة، ويتبع ذلك لمحات عامة عن النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج القاري الأوروبي، والنموذج الياباني.

يشير (حمادي وعمر، 2013) إلى وجود خصائص يمكن من خلالها التمييز بين نماذج حوكمة المؤسسات هي³:

- درجة تركيز الملكية في المؤسسات.
- مدى توافر الحماية القانونية للمستثمرين.
- السوق كأحد الآليات الرقابية على المؤسسات.
- كفاءة مجلس الإدارة.
- تطور أسواق رأس المال.

أولاً: الفروق النظرية بين النماذج⁴

يمكن توضيح الفروق النظرية الموجودة بين نماذج حوكمة المؤسسات فيما يلي:

1- المساهمين - أصحاب المصلحة:

في مجالات الأخلاق والإدارة، يعتبر التمييز الأكثر شيوعاً بين نماذج حوكمة المؤسسات هو درجة توجهها نحو المساهمين أو أصحاب المصلحة، ففي نماذج حوكمة المؤسسات التي لديها توجه نحو المساهمين، يمكن اعتبار المؤسسة امتداداً لملاكها والذين يتم تحديدهم كمساهمين، حيث تعمل الإدارة التنفيذية (الوكيل) على التصرف نيابة عن المساهمين (الأصيل)، ويجب عليها تحقيق الأهداف النهائية للمؤسسة، وبالرغم من أن العلاقة بين المساهمين والإدارة التنفيذية غير محكومة صراحة بأي عقد، فإن الأولوية الممنوحة لمصالح حملة الأسهم لها ما يبررها فيما يتعلق بالمخاطر المالية التي يتحملها

المساهمون، والذين يشاركون في صافي أصول المؤسسة فقط بعد احتساب جميع الالتزامات، فضلا عن قوة المساهمين في تعيين وتنحية المدراء.

ضمن نموذج المساهمين، يتمثل هدف المؤسسة في تعظيم ثروة المساهمين، فأولوية ثروة المساهمين واضحة في حقيقة أن التقارير المالية موجهة بشكل عام إلى فئة المساهمين، والإدارة تركز على أسعار الأسهم وربحيتها، كما يجب أن يكون اتخاذ القرار دائما في صالح المساهمين، وفي الحالة التي لا يمكن فيها لأنشطة المؤسسات القدرة على تحقيق أو توليد منافع للمساهمين، فلا يجب تنفيذها.

الملاحظ في نموذج المساهمين أن له انعكاسات مهمة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتعلقة بالتبرعات، ومشاريع التنمية المجتمعية، والتأثير البيئي، حيث يشير (فريدمان، 1970) إلى أن دور المؤسسة يجب أن يكون اقتصاديا بحتا، ويرى أن اضطلاع المدراء التنفيذيين بالمسؤولية الاجتماعية سيجعلهم يفرضون ويطبّقون ضريبة على المساهمين، وتتم إدارة هذه الضرائب خارج العمليات السياسية القائمة الموضوعة لضمان مراعاة مصالح المجتمع، لذا يجب أن يتم جمع الضرائب والنفقات الاجتماعية من خلال العمليات السياسية القائمة، كما يرى أنه بالرغم من كون المدراء التنفيذيين خبراء في مجال الأعمال، إلا أنه لا يمكن اعتبارهم مؤهلين للوفاء بمسؤوليات اجتماعية بشكل فعال، ويصر على أن مسؤولية المؤسسات يجب أن تقتصر على تعظيم الأرباح فقط، مع احترام القواعد القانونية والأخلاقية للمجتمع.

في المقابل، يستند نموذج أصحاب المصلحة إلى وجهة نظر المؤسسة ككيان اجتماعي يتحمل المسؤولية والمساءلة اتجاه مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، ويقترح (فريمان وريد، 1983) إحساسا واسعا بمصطلح "أصحاب المصلحة"، والذي يشمل جميع الأطراف التي قد تؤثر على أهداف المؤسسة أو تتأثر بها، حيث ترى وجهة نظر أصحاب المصلحة أن دور المؤسسة لا يقتصر فقط على الجانب المالي أو الاقتصادي، ولكنه يتضمن أهدافا اجتماعية وبيئية، وأنه يجب وصف المؤسسة بشكل أكثر دقة على أنها "وسيلة لتنسيق مصالح أصحاب المصلحة"، وبالتالي هذا المنظور الأوسع للمؤسسة ينتقد وجهة نظر (فريدمان) بأن المسؤولية الاجتماعية ليست مسؤولية الأعمال.

(لفهم أكثر حول وجهة نظر أصحاب المصلحة، يرجى الرجوع إلى المحاضرة رقم 01 والتي تتضمن نظرية أصحاب المصلحة).

2- الخارجيين - الداخليين

يتم استخدام التمييز بين الخارجيين - الداخليين، للإشارة إلى الهياكل القانونية والترتيبات التمويلية للمؤسسات، حيث تعتبر العلاقة بين الملاك والمدراء أساسية في هذا النوع من التحليل.

في نموذج الخارجيين، يقوم المدراء التنفيذيون بإدارة المؤسسات، لكن حقوق الملكية مملوكة بشكل واسع من خارج المؤسسة من قبل المساهمين بخلاف الإدارة، في بعض الحالات، تنتشر ملكية الأسهم على نطاق واسع بين عدد كبير من المساهمين الأفراد، وفي حالات أخرى تحتفظ بعض المؤسسات بمساهمات هامة، وبافتراض أن كل طرف مشارك في المؤسسة يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من مصالحه الشخصية، فإنه ينظر إلى المؤسسة على أنها شبكة من العقود (استنادا إلى عمل كل من كوس سنة 1937، وجنسن وماكلينغ سنة 1976).

يتم تنفيذ هذه العقود الضمنية والصريحة على حد سواء، للحد من سلوك المصلحة الشخصية وتوجيهها لصالح المؤسسة (تشير بشكل عام إلى مصالح المساهمين)، ويتم التعاقد مع المدراء لتعظيم ثروة المساهمين، ومع ذلك، ولأنهم يسيطرون على موارد المؤسسة، فمن المفترض أيضا أن يحققوا أقصى قدر من المنفعة الذاتية على حساب مصالح حملة الأسهم.

(لفهم أكثر، يرجى الرجوع إلى المحاضرة رقم 01 والتي تتضمن نظرية الوكالة ونظرية تكلفة المعاملات).

تهدف استراتيجيات حوكمة المؤسسات التي تم تطويرها ضمن النموذج الخارجي إلى حل - أو على الأقل رصد ومراقبة- مشاكل الوكالة، وتشتمل الاستراتيجيات على إنشاء مجلس إدارة راسخ وفعال، ومواءمة مصالح المساهمين والإدارة من خلال تطوير خطط المكافآت المبتكرة (كخطط خيار الأسهم)، والحد من التجاوزات الإدارية عن طريق إنشاء أنظمة رقابة داخلية صارمة، كما يمكن التحكم في التجاوزات الإدارية من خلال آلية رقابة السوق (أسواق الاستحواذ) وسوق العمل الإداري، وبالتالي في النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات، هناك إيمان راسخ بضرورة وجود الأسواق الفعالة.

يتميز نموذج الداخليين بملكية ومراقبة المطلعين للمؤسسة، مع وجود عدد قليل من المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين حتى بالنسبة للمؤسسات الكبيرة المدرجة، كما أن البنوك تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل بدلا من أسواق الأوراق المالية، مع وجود تركيز للملكية بشكل كبير، ونتيجة لذلك، يستطيع عدد قليل من المساهمين المهيمنين لعب دور

فعال في حوكمة المؤسسة، وهذا الاتجاه نحو من الملكية والسيطرة يجب أن يخفف من مشكلة الوكالة التي تميز نموذج الخارجيين.

مع ذلك، يسمح نموذج الداخلين بمساهمة مجموعات أخرى، مثل الدائنين والمؤسسات الأخرى والموظفين والمجموعات العائلية والحكومات في الرقابة على المؤسسة، ومن ثم يمكن أن تؤدي المشاركة القوية لهذه المجموعات المختلفة إلى تحويل اهتمام المساهمين نحو مصالح أصحاب المصلحة الآخرين و/أو توجيه مهام المدراء اتجاه المؤسسة بدلا من مساهميتها.

نشير إلى أن هذه المقاربة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تجاوزات من جانب المساهمين الفرديين الأقوياء (أو غيرهم من أصحاب المصلحة)، بالإضافة إلى خلق تضارب بين مصالح المساهمين والأطراف أخرى (خاصة عندما تلعب البنوك دورا مزدوجا باعتبارها مساهم ودائن في نفس الوقت)، وحسب (فان دن بيرغي، 2002) يمكن لمساهمي الأقلية أن يعانون في هذا النموذج من عدم توفر الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة.

ثانيا: نماذج حوكمة المؤسسات

1- النموذج الأنجلوساكسوني أو الأنجلو-أمريكي⁵

يمكن وصف النهج السائد لحوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (وكذلك في العديد من البلدان الأخرى مثل أستراليا ونيوزيلندا) على أنه مساهم في المقام الأول (أو حصري) وموجه للخارج، في الأصل، كانت المؤسسة وسيلة لزيادة رأس المال للأنشطة المحفوفة بالمخاطر أو المكلفة، في هذه البلدان أدى تزايد وتيرة التصنيع وقوانين الشركات المرنة إلى زيادة عدد الشركات. ومع نمو هذه الشركات وممارستها لقوة اقتصادية كبيرة، ظهرت الحاجة لفصل الملكية عن الإدارة التي كانت نتيجة لتزايد عدد المساهمين بالشركات.

منذ السبعينيات على وجه الخصوص، ركزت حوكمة المؤسسات بالولايات المتحدة الأمريكية على كيفية حل مشكلة الوكالة، وتشمل التطورات الرئيسية أعمال كل من (جنسن وماكلينغ) سنة 1976، التي أكدت على التعاقد الفعال، و(فاما) سنة 1980 الذي شدد على دور الأسواق الفعالة في تخفيض تكاليف الوكالة وحل مشكلة المصالح المتضاربة.

يمكن ربط الاهتمام المولى لحوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بسلسلة إخفاقات الشركات بهاتين الدولتين، ففي المملكة المتحدة، تعتبر لجنة

"كادبوري" من أهم اللجان الناشطة في مجال حوكمة المؤسسات والتي توج بإصدار تقرير حول الجوانب المالية للحوكمة سنة 1992، في الولايات المتحدة الأمريكية، أدت فضائح شركات إنرون، وورلدكوم، وتايكو، وأدلفيا... الخ إلى إصدار قانون ساربينز-أوكسلي سنة 2002، وفي كلا البلدين، كانت إصلاحات حوكمة المؤسسات تهدف إلى تحسين مستوى الرقابة والإشراف والشفافية، والنيابة عن المستثمرين الذين لا يستطيعون الوصول إلى أنشطة المؤسسة، وبناء على ذلك، تناولت الإصلاحات موضوعات مثل دور هيكل مجلس الإدارة، والحاجة إلى مدراء مستقلين وغير تنفيذيين، وفصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وموافقة أعضاء مجلس الإدارة، مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، ودور وهيكل لجنة التدقيق والحاجة إلى لجنة ترشيحات.

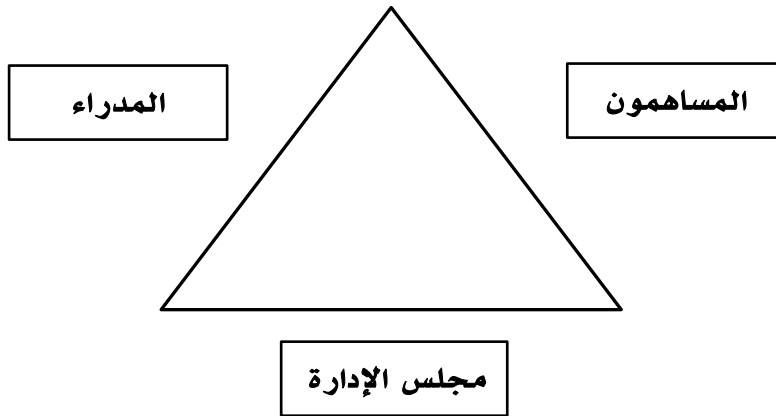
وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات في أنظمة حوكمة المؤسسات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل هذه الاختلافات تشتت المساهمين، والتردد عن فصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الشركات الأمريكية، والالتزام بـ "مبادئ حوكمة الشركات" في المملكة المتحدة مقارنة بالنهج "القائم على القواعد" في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين قد تكون هذه الاختلافات صالحة وتبرز بشكل خاص على مستوى الشركات الفردية، من جهة أخرى، أوجه التشابه بين هذه الدول تضمن أن النموذج الأنجلو-أمريكي يظل مفيد للغاية على المستوى الكلي.

تذكير: يتميز النموذج الأنجلو-أمريكي بـ:

- مشاركة المستثمرين الأفراد والمستثمرين المؤسساتيين بشكل متزايد في رأس مال المؤسسات (المعروفين أيضا بالمساهمين الخارجيين أو الأجانب).
- وجود إطار قانوني متطور يحدد حقوق ومسؤوليات الأطراف الرئيسية الثلاث وهي: مجلس الإدارة والمدراء والمساهمون.
- التمويل بالأسهم يعتبر وسيلة شائعة لزيادة رأس مال المؤسسات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

- **اللاعبون الرئيسيون في النموذج الأنجلو-أمريكي:** يشمل اللاعبون في النموذج الأنجلو-أمريكي على: مجلس الإدارة، والمدراء، والمساهمون (خاصة المستثمرين المؤسساتيين)، والوكالات الحكومية، وأسواق الأوراق المالية والمنظمات ذاتية التنظيم والمؤسسات الاستشارية، من بين الفئات السابقة، فإن اللاعبين الرئيسيين الثلاثة هم مجلس الإدارة والمدراء والمساهمون، وهي تشكل ما يشار إليه باسم "مثلث حوكمة المؤسسات"، والذي يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل (1-4): مثلث حوكمة المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

- تركيبة مجلس الإدارة في النموذج الأنجلو-أمريكي: يشتمل مجلس إدارة معظم المؤسسات التي تتبع النموذج الأنجلو-أمريكي كلا من "الداخليين أو المطلعين" و"الخارجيين"، فالمطلع هو الشخص الذي يعمل في المؤسسة (مدير تنفيذي، إداري أو موظف) أو لديه علاقات شخصية أو تجارية مهمة مع إدارة المؤسسة، أما الخارجي فهو الشخص أو المؤسسة الذي ليس له علاقة مباشرة بالمؤسسة أو إدارتها.

2- النموذج القاري الأوروبي⁶

النموذجان اللذان قدما أقوى بدائل للنموذج الأنجلو-أميركي هما النموذجين القاري الأوروبي والياباني، على الرغم من تنوع البلدان التي تشكل القارة الأوروبية، يميل أدباء حوكمة المؤسسات إلى تسليط الضوء على ألمانيا، وأحيانا فرنسا وإيطاليا، كأمثلة محددة للنماذج الناجحة بخلاف النموذج الأنجلو-أمريكي.

على عكس النموذج الأنجلو-أمريكي الذي تلعب فيه الدولة دورا محدودا، تلعب الدولة دورا تقليديا أقوى بكثير في المجتمع الأوروبي القاري، وتكمن أحد الاختلافات الرئيسية مع البلدان الأنجلو-أمريكية في النموذج القانوني لأوروبا واليابان، فعلى عكس نظام القانون العام الإنجليزي الذي تطور في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، فإن النظام في أوروبا القارية هو نظام القانون المدني، ويمكن تصنيف هذا القانون إلى القانون المدني الفرنسي والألماني والاسكندنافي، مع اعتماد معظم البلدان الأوروبية (باستثناء المملكة المتحدة) أو تأثرها بشدة بأحد هذه القوانين.

على عكس أنظمة القانون العام التي يلعب فيها قانون القضايا وآراء القضاة دورا مهيمنا، توفر هذه القوانين واللوائح المتطلبات الكفيلة بتنظيم المجتمع، وبالتالي فإن دور القضاة يتمثل في تطبيق القانون.

هناك فرق آخر مهم يكمن في هيكل الملكية وتمويل المؤسسات، ففي فرنسا مثلا تمتلك الدولة مساهمات كبيرة بالعديد من المؤسسات خاصة في قطاع الخدمات المالية، كما تلعب أسواق رأس المال دورا أقل في النموذج القاري الأوروبي، إذ أن العديد من المؤسسات تلجأ إلى طلب القروض من أجل التمويل وليس من خلال الإدراج العام بالبورصة كما في حالة النموذج الأنجلو-أمريكي. بالتالي، فإن الدائنين (البنوك وشركات التأمين..) والمساهمين يلعبون أدوارا أكثر أهمية في حوكمة المؤسسات، هناك أيضا هيكل ملكية مركزة وهرمية (الملكية الهرمية تعني السيطرة على المؤسسة من خلال سلسلة من علاقات الملكية)، وهو عكس تشتت الملكية الذي يميز النموذج الأنجلو-أمريكي، من جهة أخرى يتميز النموذج القاري الأوروبي بوجود المؤسسات ذات الملكية العائلية.

3- النموذج الياباني⁷

تعكس بيئة المؤسسات اليابانية العديد من هيكل النظام الألماني، حيث تأثر نظامها القانوني بشكل كبير بالقانون المدني الألماني، منذ القرن السابع عشر، هيمن على اقتصاد اليابان مجموعة من المؤسسات العائلية المعروفة باسم (zaibatsu)، والتي تطورت بوجود علاقات وثيقة مع البنوك، كما لعبت أسواق رأس المال دورا أقل في عملية تمويل المؤسسات اليابانية مقارنة مع النموذج الأنجلو-أمريكي، وبالتالي يعتبر أصحاب المصالح الكبار (خاصة البنوك) الأكثر مشاركة في إدارة المؤسسة، كما تلعب الحكومة أيضا دورا في حماية بعض الصناعات واحتكارات القلة، مصحوبة بمجموعة من العوائق التي تواجه المؤسسات غير اليابانية، وتجذر الإشارة إلى أن الركود الاقتصادي في التسعينيات خلق ارتفاع كبير لمستوى الملكية الأجنبية في المؤسسات اليابانية (خاصة الأنجلو-أمريكية)، وهو ما وجه الاهتمام إلى تحسين المساءلة والشفافية تجاه حملة الأسهم.

من خلال ما سبق، يمكن اعتبار نماذج حوكمة المؤسسات التي تسود ألمانيا واليابان (التي تظهر أيضا بدرجات متفاوتة في دول مثل: فرنسا وإيطاليا وتايوان وكوريا الجنوبية) أنها ذات توجه لأصحاب المصلحة (أو شاملة) وموجهة من الداخلين، ويشير (فيلاند، 2005) إلى أن بعض الدول الأوروبية تتبنى وجهة نظر المساهمين في قالب الأنجلو-أمريكي.

¹ Ungureanu, M. (2012). *Models And Practices Of Corporate Governance Worldwide*. CES Working Papers, Centre for European Studies, Alexandru Ioan Cuza University, 4(3a), p. 626

² West, A. G. (2011). *Moral relativism and corporate governance convergence*. Doctorat of Philosophy, University of Pretoria, pp. 17-18. URI: <http://hdl.handle.net/2263/25575>

³ حمادي، نبيل وعمر، على عبد الصمد. (2013). *النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة ل و م ا وفرنسا*. الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 830

⁴ West, A. G. (2011)., Op.Cit., pp. 18-22

⁵ West, A. G. (2011)., Op.Cit., pp. 23-25

⁶ West, A. G. (2011)., Op.Cit., pp. 29-30

⁷ West, A. G. (2011)., Op.Cit., pp. 30-31

المحاضرة 05

دور المعلومات المحاسبية في حوكمة المؤسسات

يتم التطرق في هذه المحاضرة إلى ماهية المعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب أن تتصف بها حتى تكون ذات فائدة لاتخاذ مختلف القرارات، بالإضافة إلى دور المعلومات المحاسبية في تخطيط آليات حوكمة المؤسسات.

تمهيد ...

المختصرات:

FASB

مجلس معايير المحاسبة المالية

لقد أصبحت عملية إعداد التقارير المالية للشركات ديناميكية للغاية في العقدين الأخيرين بسبب زيادة الطلب على المعلومات المالية وغير المالية من جانب أصحاب المصلحة، وذلك بالرغم من أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية قد شهد تغييراً وتحسناً هائلين، إلا أن التقارير المالية تعتبر أساسية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لديهم مصالح مالية في الشركات، مثل المستثمرين والدائنين وسلطات الضرائب، حيث تقدم معلومات تتعلق بالمركز المالي والأداء والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفق النقدي للشركة فيما يتعلق بتاريخ أو فترة محددة، ويتم إعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية للتمكين من إجراء مقارنات عبر السنوات، إن المدراء التنفيذيين مسؤولون عن نشر معلومات بخصوص المركز المالي للشركة للمستثمرين وجميع الأطراف ذات المصلحة، هذه المعلومات يجب أن تكون موثوقة، وذلك من خلال إشرافهم ورقابتهم على عملية إعداد التقارير المالية للشركة¹.

أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها

يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، تمت معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية، والإفصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية والسنوية للمؤسسة، وذلك لفائدة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

لا شك أن المعلومات المحاسبية تعتبر القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة، والمؤسسات الاستثمارية، والمستثمرون في البورصة، والهيئات الحكومية، والبنوك وجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، وذلك من أجل اتخاذ العديد من القرارات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتمويلية، وتنشأ الحاجة للمعلومات المحاسبية والمالية من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، والتي ينشأ عنها حالة عدم اليقين فيما يخص المؤسسة، مركزها المالي الحقيقي، وتدفقاتها النقدية المستقبلية.

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتميز بها المعلومات حتى تكون مفيدة كأساس سليم لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مستخدمي التقارير المالية، وتعتبر الملاءمة والموثوقية الخاصيتين الرئيسيتين للمعلومات المحاسبية²، هذا بالإضافة إلى خصائص ثانوية مساندة للخاصيتين السابقتين.

يمكن توضيح محددات جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي³:

1. **الملاءمة (Relevance):** حتى تكتسب المعلومات صفة الملاءمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، ويتحقق ذلك عندما تنطوي على قيمة تنبؤية أو تأكيدية أو كلاهما، بحيث تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأداء الماضي والحاضر والتنبؤ بالأداء المستقبلي أو تأكيد وتصحيح عمليات التقييم السابقة.

كذلك يتعلق بخاصية الملاءمة صفة الأهمية النسبية (Relative Importance) التي عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها: "حجم الحذف أو التحريف في المعلومات المالية الذي يجعل من المحتمل - في ضوء الظروف المحيطة - أن يتغير الحكم الشخصي للشخص الذي يعتمد على تلك المعلومات أو يتأثر بالحذف أو التحريف"، وبالتالي فإن القوائم المالية يجب أن تعرض كل المعلومات التي لها تأثير على الحكم الذي يصدره مستخدمو القوائم المالية بشأن أداء الشركة.

2. **التمثيل الصادق (Faithful Representation):** يعني أن تكون المعلومات المالية معبرة بصدق عن العمليات والأحداث المالية التي عرفتها الشركة، وحتى يكون التمثيل صادق يجب أن تتصف المعلومة المالية بـ:

- **الموثوقية (Reliability):** حتى تكتسب المعلومات المالية صفة الموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء والانحياز ويمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية.

- **الحياد (Neutrality):** تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة مصلحة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى، وإنما يجب أن تكون للاستخدام العام ودون تحيز، فعلى سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات عن الملاك أو مصلحة الضرائب خدمة لمصالح الإدارة أو الشركة، كما لا يجب استخدام معالجات محاسبية تؤدي إلى تضخم الأرباح بشكل مقصود خدمة لمصالح الإدارة.

- **الشمولية (Completeness):** يجب أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة، حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

- **تغليب الجوهر على الشكل (Substance over Form):** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق عن العمليات المالية والأحداث التي عرفتها الشركة يجب معالجتها وعرضها طبقاً

لجوهرها الاقتصادي وليس شكلها القانوني فقط، ذلك أن جوهر العمليات المالية غير متوافق دائما مع شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال عند وجود عقد تأجير تمويلي يقوم المستأجر بتسجيل وإظهار الأصل في سجلاته وقوائمه المالية بالرغم من أن الملكية القانونية هي بيد المؤجر، وهذا نظرا لانتقال مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر.

- الحيلة والحذر (Prudence): تعني هذه الخاصية التقدير المعقول للأحداث والعمليات في ظل ظروف عدم التأكد، لتجنب تحويل أثر هذه الظروف إلى المستقبل وبالتالي احتمال تأثيرها على الوضعية المالية للشركة.

خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق تعبران عن الصفات الجوهرية للمعلومات المحاسبية (Fundamental characteristics).

3. **القابلية للمقارنة (Comparability):** يجب أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة بين شركة وأخرى وداخل الشركة نفسها من فترة زمنية لأخرى، وتقتضي هذه العملية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى، والخروج عن هذا المبدأ لا يمكن تبريره إلا إذا كان الهدف منه إعطاء معلومة محاسبية أفضل، كما يجب الإفصاح عن هذا التغيير في الملحق التفسيري.

4. **التوقيت المناسب (Timeliness):** إن أي تأخير في تقديم التقارير المالية يفقد المعلومات المالية قيمتها، كما أن عرض المعلومات في الوقت المناسب يمكن أن يضعف من موثوقية المعلومة المالية نظرا لتسرع الإدارة في تفسير الأحداث، بالمقابل إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى يتم التعرف على كافة الأمور فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين، لذا فإن الاعتبار الذي يجب أخذه من طرف الإدارة عند محاولة تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية هو تلبية حاجات متخذي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

5. **قابلية التحقق (Verifiability):** تعني أن يكون بإمكان ملاحظين مطلعين ومستقلين وذوي معرفة التوصل إلى اجماع على أن بند محدد يتميز بالتمثيل الصادق.

6. **القابلية للفهم (Understandability):** القابلية للفهم معناها أن تكون المعلومات الصادرة بالتقارير المالية مفهومة من طرف المستخدمين، إذ يفترض أن يكون لديهم حد أدنى ومعقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية والتجارية والمحاسبية، وأن يكون لديهم الاستعداد لبذل الجهد الكافي والاجتهاد لدراسة هذه المعلومات المالية.

خاصيات القابلية للمقارنة، قابلية التحقق، القابلية للفهم، والتوقيت المناسب
تعبّر عن الصفات المساندة (Enhancing characteristics).

ثانياً: دور المعلومات المحاسبية في حوكمة المؤسسات

يقصد بدور المعلومات المحاسبية في حوكمة المؤسسات، استخدامات المعلومات المحاسبية من أجل تخطيط آليات حوكمة المؤسسات المختلفة، وحسب (أويار وآخرون، 2017) من المتوقع أن تؤدي جودة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية، والاستخدام الفعال للتقارير من قبل المدراء إلى تحسين حوكمة المؤسسات، والسؤال المطروح هو كيف تساهم هذه المعلومات المحاسبية في ذلك؟

سنركز في هذه المحاضرة على دور المعلومات المحاسبية في: خطط التعويضات، أسواق رأس المال، وأسواق الاستحواذ، التغيير الطوعي للإدارة.

1. دور المعلومات المحاسبية في خطط التعويضات⁴

يشير (بوشمان وسميث، 2003) إلى أن بحوث الحوكمة في المحاسبة تستغل دور المعلومات المحاسبية كمصدر لمتغيرات المعلومات الموثوقة التي تدعم وجود عقود قابلة للتنفيذ، مثل عقود التعويضات الخاصة بمكافآت المدراء والمرتبطة بالأداء المحقق، ومراقبة المدراء من قبل مجالس الإدارة والمستثمرين الخارجيين والمنظمين، وممارسة حقوق المستثمرين الممنوحة بموجب قوانين الأوراق المالية.

إن الاستخدام المكثف للأرقام المحاسبية في خطط تعويضات المدراء التنفيذي للشركات العامة بالولايات المتحدة يعتبر موثق بشكل جيد، حيث أشار (مورفي، 1999) بناء على دراسة استقصائية أن 161 شركة من بين 177 شركة مدروسة (حوالي 90%) استخدمت بشكل صريح مقياس واحد على الأقل من مقاييس الأرباح المحاسبية في خطط المكافأة السنوية، وفي دراسة أخرى لـ (إيتنر وآخرون، 1997) حول مقاييس الأداء الفعلية المستخدمة في خطط المكافأة السنوية لـ 317 شركة أمريكية في الفترة الزمنية 1993-1994، توصلت الدراسة إلى أن حوالي 98% من الشركات المدروسة استخدمت مقياس مالي واحد على الأقل عند إعدادها لخطط المكافآت السنوية، وتعتبر ربحية السهم وصافي الربح، والربح التشغيلي من أكثر المقاييس المالية استخداماً في هذا الصدد.

2. دور المعلومات المحاسبية في أسواق الأوراق المالية

تعتمد أسواق الأوراق المالية النابضة بالحياة على أنظمة معقدة من المؤسسات التي تعزز حوكمة المؤسسات المتداول أسهمها بالبورصة، تشمل هذه المؤسسات الداعمة

وسطاء السمعة مثل البنوك الاستثمارية وشركات التدقيق وقوانين الأوراق المالية والهيئات التنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أنظمة الإفصاح التي تنتج معلومات موثوقة حول المؤسسات المدرجة بالبورصة⁵.

يعرف (هندي) سوق الأوراق المالية الكفؤة على أنها السوق الذي يعكس سعر السهم الذي تصدره مؤسسة ما كافة المعلومات المتاحة عنها، سواء تمثلت هاته المعلومات في القوائم المالية أو معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو تمثلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات السابقة، أو في تحليلات أو تقارير عن آثار الحالة الاقتصادية العامة على أداء المؤسسة، وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وبالتالي في ظل السوق الكفاء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس تماما قيمته الحقيقية⁶.

حسب (أويار وآخرون، 2017) ترتبط حوكمة المؤسسات والمحاسبة ببعضهما البعض على أساس مبدئين هما الشفافية والمساءلة، ومن المتوقع أن تعزز فعالية نظام المعلومات المحاسبية آليات الحوكمة بما يؤدي إلى تحقيق كفاءة أسواق رأس المال، حيث يوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات التي تتدفق من الشركة إلى أصحاب المصلحة بشكل مستمر، هذا التدفق للمعلومات يشكل أساسا لاتخاذ قرارات عديدة من قبل الأطراف ذات المصلحة، على سبيل المثال، التقارير المالية الدورية تعتبر المصدر الرئيسي للمستثمرين والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم، لذا فإنه يتوقع أن تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة، ممثلة بصورة صحيحة، قابلة للمقارنة، قابلة للتحقق، في الوقت المناسب، ومفهومة⁷.

يمكن القول: أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية تعتبر من أهم محددات كفاءة سوق الأوراق المالية، فبتحقق جودة المعلومات المحاسبية يكتسب سوق رأس المال كفاءته، من جهة أخرى، وجود أسواق رأس المال السليمة والكفؤة يعتبر من أهم عناصر الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات.

3. دور المعلومات المحاسبية في أسواق الاستحواذ⁸

توفر معلومات المحاسبة المالية مدخلات مباشرة في تصميم آليات حوكمة المؤسسات لتسهيل مراقبة الإدارة التنفيذية، في الآونة الأخيرة، هناك العديد من الدراسات التي فحصت دور التقارير المالية في تسهيل عمل أسواق الاستحواذ (takeover markets) مجال الأسواق المالية، بشكل عام، تركز هذه الدراسات على وجهة نظر المستحوذين، وتجد أن قرارات الاستحواذ أكثر كفاءة من حيث الربحية اللاحقة والتنافسية عندما يكون لدى

المؤسسة المستحوذة (acquirer company) والمؤسسة المستهدفة (target company) تقارير مالية أكثر شفافية، والسبب في ذلك هو أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة المستحوذة والمستهدفة، وتسمح للمستحوذ بتقدير الهدف بدقة عالية وتقديم عرضاً أكثر كفاءة، ومع ذلك، ليس من الواضح تماماً ما إذا كان لدى المؤسسات المستهدفة الحافز لتحسين جودة المعلومات الخاصة بها لتسهيل كفاءة السوق في الاستحواذ.

4. دور المعلومات المحاسبية في التغيير الطوعي للإدارة التنفيذية

إن انخفاض الأرباح المحققة يدل على وجود أداء ضعيف للإدارة التنفيذية، وهو ما يزيد من احتمال تغييرها بإدارة أخرى، فالعديد من الدراسات الأمريكية توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الأداء المحاسبي ومعدل دوران المدير التنفيذي، ظاهرة تغيير المدراء التنفيذيين موجود أيضاً بالشركات غير الأمريكية، حيث توصلت دراسة (كابلان، 1992) أن احتمالات دوران المديرين التنفيذيين اليابانيين والألمان ترتبط بشكل كبير بالأرباح وأداء أسعار الأسهم، وبشكل أكثر تخصيصاً تعتبر عوائد الأسهم والأرباح السلبية المحددات الأساسية لعملية تغيير المدراء التنفيذيين⁹.

تشير الأبحاث التجريبية الحديثة إلى أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً في حوكمة الشركات، فمن خلالها يتم اكتشاف عدم كفاءة الإدارة التنفيذية ومعاقبته، ويرى (ويسباخ، 1988) أن احتمال التغيير الطوعي للمدير التنفيذي من قبل مجلس الإدارة تزداد مع ضعف الأداء المحاسبي، فحسبه أرباح الفترة السابقة لها قوة تفسيرية أكبر مقارنة بالأرباح الحالية أو عوائد الأسهم، ويفترض أن القوة التفسيرية المنخفضة للأرباح الحالية تعكس ميل المديرين إلى تضخيم الأرباح في العام الماضي في محاولات لإنقاذ وظائفهم¹⁰.

تشير النتائج إلى وجود توقعين متنافسين حول ردود فعل السوق والمحللين على أرباح الشركات التي يعتبر مديروها مهددون بالتغيير الطوعي (كمثال: عن طريق مسابقة بالوكالة أو معركة بالوكالة¹¹ (Proxy Contest) أو العروض العامة للشراء العدائية). أولاً، تزيد المنافسة على سيطرة الشركات من حالة عدم يقين بالنسبة للمستثمرين بشأن من سيدير الشركة في الفترات المستقبلية؛ وبالتالي عن اتجاهها المستقبلي والتدفقات النقدية المتوقعة¹². في مثل هذه السياقات، يمكن أن تكون تقارير الأرباح مفيدة بشكل خاص بالنسبة للخارجيين الذين يحاولون التنبؤ بهذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال، يمكن للأرباح الأعلى من المتوقع أن تزيد من تقييم المستثمرين بأن الإدارة الحالية لديها القدرة

على إدارة الشركة والحفاظ على مستوى أرباح أعلى في المستقبل، وبالتالي المسابقة بالوكالة تزيد من حالة عدم التيقن لدى المستثمرين وتقارير الأرباح تعتبر أفضل حل لمجابهة هذا الغموض، ويتوقع أن تكون ردود أفعال السوق والمحللين على الأرباح المعلنة خلال مسابقة بالوكالة أكثر وضوحاً من المعتاد، وهو ما يؤكد (لانج، 1989) و(راو، 1989)، اللذان توصلا إلى وجود محتوى معلوماتي أكبر للأرباح في فترات عدم اليقين بشأن مستقبل الشركة¹³.

كما تشير دراسة (دي أنجلو، 1980) إلى وجود دور بارز للمعلومات المحاسبية خلال معارك الوكالة من خلال تقديم أدلة على استخدام حملة الأسهم للأرقام المحاسبية، حيث قدمت دليلاً على أن حملة الأسهم المنشقين عادة ما يشيرون إلى الأداء الضعيف للأرباح كدليل على عدم كفاءة المدراء الحاليين (ونادراً ما يستشهدون بأداء أسعار الأسهم)، وأن المدراء الحاليين يستخدمون التقديرات المحاسبية من أجل خلق انطباع أكثر إيجابية عن أدائهم لدى حملة الأسهم¹⁴.

¹ Uyar, A., Gungormus, A. H., & Kuzey, C. (2017). *Impact of the Accounting Information System on Corporate Governance: Evidence from Turkish Non-Listed Companies*. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 11(1), p. 12. <http://dx.doi.org/10.14453/aabfj.v11i1.3>

² كلبونة، أحمد. (2016). *اثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية*. مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 43(2)، ص. 864

³ الجعارات، خالد جمال. (2014). *مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015*. مطبوعة جامعية على هامش الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 24 و 25 نوفمبر 2014، ص. 13

⁴ Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2003). *Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance*. FRBNY Economic Policy Review, 9(1), p. 69

⁵ Li, J., Nan, L., & Zhao, R. (2018). *The Corporate Governance Role of Information Quality and Corporate Takeovers*. Working Paper, p. 1, Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2091619>

⁶ مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة. (2010). *متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية*. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، ص. 181-182

⁷ Uyar, A., Gungormus, A. H., & Kuzey, C., Op.Cit., pp. 10-11

⁸ Li, J., Nan, L., & Zhao, R., Op.Cit., p. 1

⁹ Bushman, R. M., & Smith, A. J., Op.Cit., p. 69

¹⁰ Collins, D. W., & DeAngelo, L. (1990). *Accounting information and corporate governance: Market and analyst reactions to earnings of firms engaged in proxy contests*. Journal of Accounting and Economics, 13(3), pp. 213-214. [https://doi.org/10.1016/0165-4101\(90\)90032-Y](https://doi.org/10.1016/0165-4101(90)90032-Y)

¹¹ For more information, See: https://en.wikipedia.org/wiki/Proxy_fight, (25/02/2018)

معركة بالوكالة أو مسابقة بالوكالة، أو حرب بالوكالة، هي مسابقة غير ودية للسيطرة على المؤسسة، يحدث هذا الحدث عادة عندما يعارض مساهمو المؤسسة لبعض جوانب حوكمة المؤسسات، وغالبا ما يركزون على المناصب الإدارية والتنفيذية، قد يحاول

نشاط الشركات إقناع المساهمين باستخدام أصواتهم بالوكالة (أي أصوات من فرد واحد أو مؤسسة كممثل مفوض لآخر) لتثبيت إدارة جديدة لأي سبب من الأسباب، يجوز لمساهمي المؤسسة العامة تعيين وكيل لحضور اجتماعات المساهمين والتصويت نيابة عنهم، هذا الوكيل هو وكيل المساهم.

¹² Collins, D. W., & DeAngelo, L., Op.Cit., p. 214

¹³ Collins, D. W., & DeAngelo, L., Op.Cit., p. 214

¹⁴ Bushman, R. M., & Smith, A. J., Op.Cit., p. 72

المحاضرة 06

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتعددية في الحوكمة

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى الإطار المفاهيمي
تمهيد... للمسؤولية الاجتماعية، والعلاقة الموجودة بين المسؤولية
الاجتماعية وحوكمة المؤسسات.

المختصرات:

WBCSD	World Business Council For Sustainable Development	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة
-------	--	---

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير يرتبط بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على المؤسسات إلى جانب تحقيق أقصى قدر من الأرباح الاهتمام بالبيئة، والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والعمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، وتتعدى مسؤوليات المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل على توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة، ويعتبر (شيلدون، 1923) أول من ناقش بالتفصيل مسؤوليات قطاع الأعمال اتجاه تحقيق رفاهية المجتمع والحفاظ على معايير أخلاقية عالية¹.

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، شهدت العقود الأخيرة تطوراً في النظرة لأهداف مجتمع الأعمال، وللفكر الاقتصادي أثر بالغ في تحديد هذه الأهداف، ففي ظل الفكر الاقتصادي التقليدي يتمثل هدف المؤسسات في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح والذي بدوره سيؤدي إلى تنمية المجتمع، وقد انقسم علماء الاقتصاد ما بين مؤيد ومعارض لفكر المسؤولية الاجتماعية، فمثلاً الاقتصادي (ميلتون فريدمان) يؤيد وجهة النظر الكلاسيكية تجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويرى أنها تقلل من الأرباح وتعتبر بمثابة عبء إضافي على المؤسسة، أما (بول سامولسون) فهو مؤيد لوجهة النظر التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لها بعدد اقتصادي واجتماعي، وأنه لا بد على المؤسسات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية².

سنحاول تقديم بعض التعريفات للمسؤولية الاجتماعية:

- عرف (دراكر، 1977) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة اصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم"³.

- عرف (مان، 1972) المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تمثل التزاماً أخلاقياً وإنسانياً وأدبياً تتحمله منظمات الأعمال تجاه المجتمع، بغض النظر عن ارتباط هذا الالتزام أو عدمه بمردود مالي على المدى القصير". كما عرفها (بيني، 2011) بأنها: "مجموعة من الممارسات والسياسات الإدارية التي تتضمن اجتهاد المؤسسة في الحد من تأثيراتها السلبية جراء أنشطتها، مع زيادة تأثيراتها الإيجابية على المجتمع"⁴.

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد"، وتتمثل معايير مسؤولية المنظمات اتجاه المجتمع كما حددها البنك الدولي فيما يلي: الإدارة والأخلاق الجيدة للمؤسسة، واجبات المؤسسة اتجاه العاملين والبيئة، ومساهمتها في التنمية الاجتماعية⁵.

- كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) على أنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"⁶.

يمكن القول أن: المسؤولية الاجتماعية تعبر عن الإطار الأخلاقي الذي يفرض على المؤسسة -بالإضافة إلى تحقيقها للأرباح- التصرف لمصلحة المجتمع ككل، وذلك من أجل إحداث توازن بين الاقتصاد والنظم البيئية، ويتم ذلك من خلال تجنب الانخراط في الأنشطة التي تضر بالمجتمع، وتبني الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحقق رفاهية المجتمع والبيئة.

2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لقد جاءت النقلة النوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إطار البحوث الرائدة لـ (كارول)، فحسبه مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتضمن أربعة أبعاد جوهرية هي: البعد الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي والخيري، حيث أن فهم هذه الأبعاد الأربعة يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل من جهة، ومتطلبات تلبية احتياجات المجتمع من جهة أخرى، خاصة في إطار الأبعاد الاقتصادية والقانونية التي تمثل مطالب أساسية للمجتمع من المفروض تلبيتها من طرف المؤسسات، في حين يتوقع المجتمع من المؤسسات أن تلعب دورا كبيرا فيما يتعلق بالبعدين الأخلاقي والخيري⁷.

يمكن شرح الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية فيما يلي⁸:

أ- **المسؤولية الاقتصادية:** تعتبر شرط أساسي، حيث تتحمل المؤسسات مسؤولية اقتصادية تجاه المجتمع الذي سمح بتكوينها واستدامتها، في البداية، قد يبدو من غير المعتاد اعتبار التوقعات الاقتصادية كمسؤولية اجتماعية، ولكن الواقع يشير إلى أن المجتمع يتوقع، بل ويتطلب أن تكون مؤسسات الأعمال قادرة على استمراريتها، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي أن تكون مربحة، وقادرة على تحفيز المالكين أو المساهمين للاستثمار،

وأن لديهم موارد كافية للاستمرار في عملية التشغيل، ويشير (كارول) إلى أن المجتمع ينظر إلى مؤسسات الأعمال كمؤسسات تنتج وتبيع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وهذا الأخير بدوره يسمح للمؤسسات بتحقيق الأرباح، وبالتالي جميع أصحاب المصلحة في الأعمال يحققون فائدة.

ب- المسؤولية القانونية: لم يكتف المجتمع باعتماد المؤسسات ككيانات اقتصادية فحسب، بل أنشأ أيضا الحد الأدنى من القواعد الأساسية التي من المفترض أن تعمل المؤسسات بموجبها، تشمل هذه القواعد الأساسية على القوانين واللوائح وتعكس في الواقع رؤية المجتمع لـ "الأخلاق المدونة"، حيث تعبر عن المفاهيم الأساسية للممارسات التجارية العادلة كما حددها المشرعون على مستويات عدة (فدرالية، ولائية، محلية)، ومن المتوقع أن تلتزم المؤسسات بهذه القوانين واللوائح كشرط للتشغيل، وحسب (كارول، 2016) يحتل موظفو الامتثال أو الالتزام الآن مركزا مهما في المخططات التنظيمية للمؤسسة، ومن أجل الوفاء بالمسؤولية القانونية يتوقع من المؤسسة ما يلي:

- ✓ التشغيل بطريقة تتفق وتوقعات الحكومة والقانون.
- ✓ الامتثال لمختلف اللوائح الفيدرالية والولائية والمحلية.
- ✓ التصرف كمواطن قانوني ملتزم بالقانون.
- ✓ الوفاء بجميع الالتزامات القانونية تجاه أصحاب المصلحة في المجتمع.
- ✓ توفير السلع والخدمات التي تستوفي على الأقل الحد الأدنى من المتطلبات القانونية.

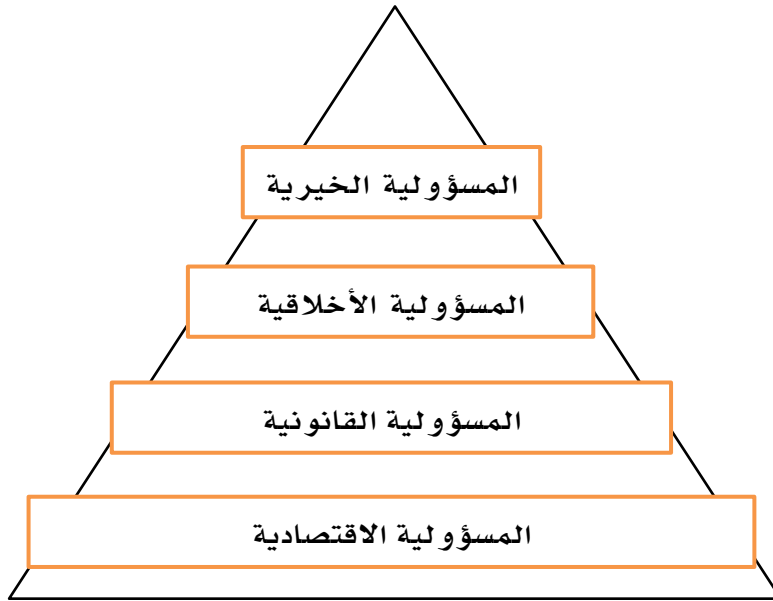
ت- المسؤولية الأخلاقية: جميع المجتمعات لديها نظرة مفادها أن القوانين الوضعية ضرورية لكنها غير كافية، فبالإضافة إلى ما تتطلبه القوانين واللوائح، يتوقع المجتمع من المؤسسات العمل وإدارة شؤونها بطريقة أخلاقية، وحسب (كارول، 2016) الأخذ بالمسؤوليات الأخلاقية يعني ضمنا أن المؤسسات ستتبنى تلك الأنشطة والقواعد والمعايير والممارسات بالرغم من أنها غير مقننة، كما يؤكد على أن جزء من التوقع الأخلاقي يشير إلى أن المؤسسات ستتجيب "لروح" القانون وليس فقط لنص القانون.

ث- المسؤولية الخيرية: تشمل الأعمال الخيرية للمؤسسات جميع أشكال العطاء الذي تقدمه المؤسسات، وتشمل الأعمال الخيرية للمؤسسات الأنشطة الطوعية أو الاختيارية، وقد لا يكون العمل الخيري أو العطاء التجاري مسؤولية بالمعنى الحرفي إلا أنها جزء من التوقعات اليومية للجمهور، ويشير (كارول، 2016) إلى أن دراسة العقد الاجتماعي

بين المؤسسات والمجتمع اليوم، يتضح أن المواطنين يتوقعون من المؤسسات أن تكون شركات مواطنة صالحة (good corporate citizens)، وللوفاء بمسؤولياتها الخيرية تنخرط المؤسسات في مجموعة متنوعة من نماذج العطاء كالتبرعات المالية، تبرعات المنتجات والخدمات، والتطوع من قبل الموظفين والإدارة، وتنمية المجتمع وأي مساهمة طوعية أخرى للمجتمع أو مجموعات أصحاب المصلحة التي تشكل المجتمع.

الشكل الموالي يوضح الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية:

الشكل (1-6): الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية



Source: Carroll, A. B. (2016). *Carroll's pyramid of CSR: taking another look*. International Journal of Corporate Social Responsibility, 1(3), p. 5

3. أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية

بتتبع الأدبيات والدراسات المالية نجد أنها ركزت على أربع نظريات لتفسير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي: نظرية المساهمين، ونظرية أصحاب المصلحة، والنظريات الأخلاقية، هذا بالإضافة إلى النظرية السياسية.

بالنسبة لنظرية المساهمين (النظرية النيوكلاسيكية) تنحصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للمساهمين، حسب هذه النظرية تقوم المؤسسة باستخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة التي تحقق لها أقصى قدر من الأرباح، شرط احترام قواعد اللعبة والمتمثلة في المنافسة الحرة والمفتوحة والابتعاد عن الغش⁹.

أما حسب نظرية أصحاب المصالح كما سبق وأشرنا في المحاضرة 01، مادامت أنشطة المؤسسة تؤثر على البيئة الخارجية، فإن دائرة مساءلة المؤسسة تزداد إلى فئة أوسع لا تتضمن المساهمين فقط، فالمؤسسات لم تعد أداة للمساهمين وحدهم لكنها موجودة داخل المجتمع ويجب أن تتحمل مسؤوليات اتجاهه. بالتالي، ترى نظرية أصحاب المصالح أن الأطراف المعنية بالمؤسسة لا يجب أن تنحصر في المساهمين والإدارة والموظفين فقط، بل ينبغي أن تشمل أيضا الهيئات الحكومية، والجماعات السياسية، والجمعيات التجارية، والنقابات، والمؤسسات الزميلة، والموظفين وعامة الجمهور، في بعض الحالات، يمكن اعتبار المنافسين والعملاء المحتملين من أصحاب المصلحة.

بالنسبة للنظريات الأخلاقية فقد ركزت على دور الأخلاق في مؤسسات الأعمال باعتباره السند الرئيسي لبقائها، وبناء علاقة متينة مع جميع الأطراف ذات المصلحة، فالقوانين واللوائح الموضوعة لا تكفي وحدها لدفع المؤسسة لتحقيق مسؤولياتها الاجتماعية بل يجب عليها التحلي بالأخلاق اتجاه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وذلك في جميع تعاملاتها، وحسب (ستيرنبرغ، 2009) هناك مبدأ مهم يحكم الأعمال وهو "الأخلاق الجيدة هي عمل جيد" (Good ethics is good business)، فعادة ما يؤدي السلوك الأخلاقي الحقيقي إلى تحسين أداء الأعمال بدلا من إضعافه، فالأعمال الأخلاقية تسعى إلى تعظيم قيمة الملاك، مع مراعاة فقط احترام العدالة التوزيعية¹⁰.

أما بالنسبة للنظرية السياسية، فترى أن السياسيين لديهم قدرة كبيرة في التأثير على قرارات منظمات الأعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عن طريق القوانين واللوائح المصدرة كقوانين العمل، وقوانين حماية البيئة، قوانين حماية المستهلكين ... الخ، وبالتالي دفع المؤسسات إلى بذل المزيد من المسؤولية اتجاه المجتمع.

4. مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تقوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي¹¹:

- الحماية وإعادة الإصحاح البيئي: يتم ذلك عن طريق تقديم المؤسسة لمنتجات وخدمات وممارسة الأنشطة التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.
- القيم والأخلاق: إذ يقع على عاتق المؤسسات تطوير وتطبيق المواصفات والمعايير والممارسات الأخلاقية في تعاملاتها مع جميع أصحاب المصلحة.
- المساءلة والمحاسبة: ويتحقق ذلك بالإفصاح عن البيانات والمعلومات اللازمة لمستخدميها وفي الوقت المناسب، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

- التمكين وتعزيز السلطات: ويتحقق ذلك بالتمكين الذاتي والدعم المهني للمستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة، والذي يمكنهم من التغلب على شعورهم بعدم التأثير، والاعتراف بمواردهم واستخداماتها.
- الأداء المالي والنتائج: ويتحقق ذلك بتعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.
- مواصفات موقع العمل: إذ يجب اعتبار العمال شركاء قيمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة خالية من المضايقات.
- العلاقات التعاونية: حيث لا بد أن تتسم العلاقة بين منظمات الأعمال ومختلف الشركاء بالعدالة والأمانة.
- المنتجات والخدمات ذات الجودة: يتحقق ذلك من خلال الاستجابة لحاجيات الزبائن واحترام حقوقهم، من خلال توفير منتجات وخدمات ذات جودة عالية.
- الارتباط المجتمعي: يتحقق ذلك من خلال تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

ثانياً: العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية

يرى (فاسين وروس) أن هناك ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والأخلاق والحوكمة، مما يجعل الحوكمة أحد دعائم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويخلق لدى المستثمر نظرة أبعد، من خلال اعتبار أن المؤسسات التي تحترم مسؤوليتها الاجتماعية تمتلك مستوى جيد من الحوكمة¹².

لفهم أكبر للعلاقة الموجودة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، ارتأينا القيام بدراسة وتحليل لبعض الدراسات الأجنبية التي تناولت هاته العلاقة، ويمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

1. دراسة (بلتراتي، 2005) بعنوان: (The Complementarity between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility): هدفت الدراسة إلى فهم العلاقة

بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي موجب بين حوكمة المؤسسات والقيمة السوقية للمؤسسة من جهة، وبين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والقيمة السوقية للمؤسسة من جهة أخرى، بمعنى أن تطبيق المؤسسة لآليات الحوكمة وتبنيها للمسؤولية الاجتماعية سيكون له تأثير إيجابي في تحسين القيمة السوقية للمؤسسة¹³.

2. دراسة (جمالي وآخرون، 2008) بعنوان: (Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Synergies and Interrelationships): هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقات المتبادلة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تم تبني منهجية بحث تفسيرية نوعية معتمدة على المقابلات المتعمقة مع كبار المدراء في ثماني شركات لبنانية، حيث أشارت النتائج إلى أن غالبية المدراء ينظرون إلى حوكمة المؤسسات باعتبارها دعامة أساسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المستدامة، بالإضافة إلى وجود اهتمام كبير من طرف المستثمرين بمعرفة مدى اضطلاع المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية¹⁴.

3. دراسة (جو وهارجوتو، 2012) بعنوان: (The Causal Effect of Corporate Social Responsibility Governance on Corporate Social Responsibility): هدفت الدراسة إلى فحص التأثير السببي لحوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولذلك لعينة كبيرة من الشركات الأمريكية الملتزمة ببرامج المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر على متغيرات حوكمة المؤسسات، في حين أن متغيرات حوكمة المؤسسات تؤثر إيجاباً على التزام المؤسسات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية اتجه المجتمع والبيئة والموظفين يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات¹⁵.

4. دراسة (فورتادو وآخرون، 2016) بعنوان: (Relationship between corporate governance and corporate social responsibility disclosure in brazilian companies): هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت لمستويات الحوكمة في المؤسسة تأثير على مسؤوليتها الاجتماعية، بافتراض أن المؤسسات المعنية بهذا التوجه تكشف عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين حجم المجلس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، هذه النتائج توحي بأن مجالس الإدارة كبيرة الحجم لديها قدرة على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.¹⁶

من خلال الدراسات السابقة، يمكن القول أن: حوكمة المؤسسات ومتطلبات تطبيقها يساهم في تحسين تبني المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من مساهمين، وجميع أصحاب المصالح، والمجتمع ككل.

- ¹ عطية، العربي وجعدي، شريفة. (2013). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل حوكمة الشركات*. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، ص. 583
- ² أنور، نورا. (2010). *المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية*. مركز المديرين المصري، مركز الأبحاث السنوية، ص. 2، متوفر على الرابط التالي (تاريخ الاطلاع: 2018/03/24):
<https://tslibrary.org/wp-content/uploads/books/241.pdf>
- ³ عطية، العربي وجعدي، شريفة. نفس المرجع السابق
- ⁴ الزحيم، علاء. (2015). *دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة*. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(1)، ص. 166
- ⁵ أنور، نورا. مرجع سبق ذكره، ص. 3
- ⁶ أنور، نورا. نفس المرجع السابق
- ⁷ الزحيم، علاء. نفس المرجع السابق
- ⁸ Carroll, A. B. (2016). *Carroll' s pyramid of CSR: taking another look*. International Journal of Corporate Social Responsibility, 1(3), pp. 3-4
- ⁹ مقدم، وهيبة. (2013). *تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية*. مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، ص ص. 75-76
- ¹⁰ Sternberg, E. (2009). *Corporate Social Responsibility and Corporate Governance*. Economic Affairs, 29(4), p. 9. <http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-0270.2009.01940.x>
- ¹¹ بليزاك، عبد الحليم وبريكة، السعيد. (2017). *العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات*. مجلة الاقتصاد الصناعي، 13، ص ص. 104-105
- ¹² براق، محمد وبن زواي، محمد الشريف. (2012). *الأداء الاجتماعي للشركة كإشارة لحوكمتها الجيدة*. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 22، ص. 103
- ¹³ Beltratti, A. (2005). *The Complementarity between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility*. The Geneva Papers on Risk and Insurance - Issues and Practice, 30(3), pp. 373-386.
<https://doi.org/10.1057/palgrave.gpp.2510035>

- ¹⁴ Jamal, D., Safieddine, A. M., & Rabbath, M. (2008). ***Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Synergies and Interrelationships***. *Corporate Governance: An International Review*, 16(5), pp. 443–459. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2008.00702.x>
- ¹⁵ Jo, H., & Harjoto, M. A. (2012). ***The Causal Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility***. *Journal of Business Ethics*, 106(1), pp. 53–72. <https://doi.org/10.1007/s10551-011-1052-1>
- ¹⁶ Furtado, T., Araujo, R., & Moreira, R. de L. (2016). ***Relationship between corporate governance and corporate social responsibility disclosure in brazilian companies***. XXI Congreso Internacional de Contaduría, See: http://congreso.investiga.fca.unam.mx/en/congreso_xxi.php, (12/03/2018)

المحاضرة 07

مجانسة مبادئ ومعايير المحاسبة والحوكمة على المستوى الدولي

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى الإطار المفاهيمي لمعايير
المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين
معايير الإبلاغ المالي الدولية وحوكمة المؤسسات.

تمهيد ...

المختصرات:

ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية

أولاً: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية

تعتبر معايير المحاسبة النموذج الذي يحتذى به من طرف المحاسبين عند قياس وتسجيل والإفصاح عن العمليات التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة معينة، ومن أجل فهم العلاقة الموجودة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية وحوكمة المؤسسات لابد من التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بمعايير المحاسبة.

1. مفهوم المعيار المحاسبي¹

لقد جاءت كلمة معيار كترجمة للكلمة الانجليزية (Standard) وهي تعني نموذج يوضع، يقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، ويعرف المعيار حسب المنظمة الدولية للمعايير (ISO) على أنه وثيقة أعدت بالإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين.

أما في المحاسبة فيقصد بالمعيار المحاسبي: "المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق"، كما يقصد بالمعيار المحاسبي: "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب".

على المستوى الدولي، وعند التكلم على معايير المحاسبة نجد كلمتان شائعتان في الأدب المحاسبي وهما التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي، حيث تدل عبارة التوافق المحاسبي الدولي (Harmonisation) على تقارب التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وتقليل الفروقات بينها من حيث الاستعمال، والمفاهيم، والمبادئ، والمعايير المحاسبية، وذلك تجاوبا مع النمو المتسارع للتجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي العالمي، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، واتساع دور الأسواق المالية². أما التوحيد المحاسبي (Normalisation) فيقصد به اعتماد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة لكل المؤسسات، وإصدار وثائق وقوائم مالية يكون محتواها وتقديمتها متطابق من مؤسسة لأخرى، لذا يمكن التمييز بين التوافق والتوحيد المحاسبي، باعتبار أن التوافق يعتبر كمرحلة أولى نحو عملية التوحيد المحاسبي³.

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي تأسست سنة 1973 بلندن الهيئة المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية إلى غاية 2001، وابتداء من 1 أبريل 2001 تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي يتخذ من (لندن) مقرا لها، وذلك نظرا للانتقادات الموجهة للجنة معايير المحاسبة الدولية والمرتبطة أساسا بنقص الاستقلالية اتجاه وضع معايير المحاسبة الدولية، ويعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية في الوقت الراهن الفاعل الرئيسي في عملية وضع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

إن عرض المعيار المحاسبي من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية يكون على النحو التالي⁴:

- الهدف من المعيار.
- مجال تطبيق المعيار.
- تعاريف (مختلف المصطلحات المحاسبية المستخدمة في هذا المعيار).
- شرح المعيار (طريقة التسجيل، كيفية القياس... الخ).
- الإفصاح.
- أحكام انتقالية (وبالنسبة للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها، وتحدد الأحكام ما يجب أن تقوم به المؤسسات خلال تلك الفترة لحين تطبيق المعيار).
- تاريخ بدأ سريان المعيار.
- الأسس الختامية.
- دليل التطبيق.
- أمثلة توضيحية.

2. تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) عالميا

تلقى معايير الإبلاغ المالي الدولية (معايير المحاسبة المالية الدولية سابقا) قبولا على المستوى الدولي، ويتجلى ذلك فيما يلي⁵:

- تحقيق اعتراف واستخدام أكبر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على مستوى العديد من الدول والاتحادات، وأبرز مثال على ذلك تجربة الإتحاد الأوروبي، حيث أصدر الإتحاد الأوروبي سنة 2002 تشريعا يلزم المؤسسات المدرجة في أوروبا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية عند إعداد قوائمها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول ابتداء

من سنة 2005 ويطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، حيث حلت معايير الإبلاغ المالي الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية.

- وجود بلدان أخرى كثيرة خارج أوروبا اتجهت نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، ففي سنة 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا، والشرق الأوسط، وبلدان الكاريبي، يضاف لذلك وجود بلدان تبنت معايير محاسبة وطنية مستمدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية كأستراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة.

- وجود ترحيب من طرف المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ أنه من الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها مؤسسات متواجدة في أنحاء مختلفة من العالم، من جهة أخرى، استخدام مجموعة موحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة يسهل الاستثمارات والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود، ويزيد من كفاءة أسواق رأس المال ويقلل من تكاليف جمع رأس المال.

3. الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي⁶

الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي: هو الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها عناصر القوائم المالية، ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها ومفاهيم المحافظة على رأس المال وفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية، إن الهدف الأساسي من إعداد وعرض القوائم المالية هو تزويد مستخدمي القوائم بمعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار النظري الذي يسترشد بموجبه المحاسب في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب تسجيلها محاسبيا، وكيفية قياسها وكذا توصيل المعلومات الخاصة بذلك لمستخدمي هاته القوائم المالية.

إن الإطار المفاهيمي لا يعتبر معيار وليس له نفس قوة المعيار، والهدف منه هو مساعدة وتوجيه مجلس معايير المحاسبة الدولية حتى لا يكون هناك تناقض في إصدار أو تطوير المعايير المحاسبية، كما يساعد معدي القوائم المالية على التعامل مع المواضيع التي لم ترد في صلب المعايير، إضافة لما سبق، الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية تم وضعه لمساعدة هيئات المعايير الوطنية على تطوير المعايير المحلية، ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها.

ويتضمن الإطار المفاهيمي المواضيع التالية:

- التعريف بمستخدمي المعلومات المحاسبية.
- تحديد الأهداف العامة للتقارير المالية ذات الاستخدام العام.
- التعرف على مفهوم الوحدة الإبلاغية (Reporting Entity).
- تحديد الفرضيات الرئيسية لإعداد وعرض القوائم المالية.
- بيان الخصائص النوعية للمعلومات المالية.
- تحديد القيود المفروضة على الإبلاغ المالي المفيد.
- تحديد عناصر القوائم المالية، أسس الاعتراف بها وقياسها.
- بيان مفاهيم المحافظة على رأس المال.

ويمكن توضيح الغرض من الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي فيما يلي⁷:

- أ- بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية: يعتبر الإطار بمثابة دليل يسترشد به المجلس في عملية إصدار معايير جديدة وإجراء تعديلات على المعايير القائمة، وكذلك في عملية معالجة المسائل المحاسبية التي لم تتناولها معايير المحاسبة وتفسيراتها بشكل مباشر.
- ب- بالنسبة لإدارة المؤسسة: في حالة غياب معيار أو تفسير ينطبق على معاملة معينة، فإنه ينبغي على الإدارة استخدام حكمها الشخصي في وضع وتطبيق سياسة محاسبية بما ينسجم مع التعريفات، معايير الاعتراف، ومفاهيم القياس للأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات الواردة في إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج معلومة مفيدة لمتخذي القرار.
- ت- بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية: المساعدة على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية، ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها.

ثانيا: علاقة معايير الإبلاغ المالي الدولية بحوكمة المؤسسات

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات، والذي يشير إلى قيام إدارة المؤسسة بالإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسة، مع التأكيد على الدور الفعال والحيوي الذي يلعبه المدقق الخارجي المستقل، هذا المبدأ يتجسد حقيقة من خلال تبني المؤسسات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تهدف إلى إعداد تقارير مالية ذات المصداقية والشفافية العالية، لذا نجد أن أغلب الباحثين يعتبرون أن معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن اعتبارها من أهم آليات الحوكمة التي تهدف إلى تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

في هذا الصدد، يشير (تويدي، 2008) إلى أنه ليس من باب المجاملة لو قلنا أن معايير المحاسبة الدولية هي معايير مثالية، كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعتمزم مراجعة وتعديل المعايير المحاسبية في ضوء التطورات الأخيرة التي عرفتها مهنة المحاسبة، هذا التنظيم المهني الذي أثبت قدرته على تحسين الممارسات المحاسبية بشكل يجعلها مفيدة للتعامل مع الأزمات، وخير مثال على ذلك الأزمة المالية الآسيوية التي تعتبر من أهم محفزات إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية، فضلا عن أزمة بنوك الادخار التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات التسعينات والتي أدت إلى تطوير معايير محاسبية جديدة للمشتقات المالية والأدوات المالية الأخرى⁸.

كما يؤكد (سلطاجي، 2013) أن العديد من التغييرات في معايير المحاسبة جاءت كاستجابة للفضائح المالية التي عرفتها المؤسسات، هاته التغييرات مست بشكل كبير طرق القياس ومتطلبات الإفصاح، فمن الناحية الكمية، هناك استبدال لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، أما من الناحية النوعية فقد تم تعزيز المعايير المحاسبية من خلال تبني طريقة تقييم جديدة تتمثل في "القيمة العادلة"، حيث أظهرت الأدلة التجريبية أن بنود القوائم المالية المقاسة على أساس القيمة العادلة من المرجح أن تزيد وترجع ثقة المستثمرين المفقودة في القوائم المالية التقليدية، بالإضافة لذلك، تزايدت مؤخرا الضغوطات على مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل معايير المحاسبة بشكل يلبي احتياجات حوكمة المؤسسات⁹.

من أجل تحسين نوعية التقارير المالية، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء بعض التعديلات والتغييرات على معايير المحاسبة الدولية، ومن أهم تلك التعديلات ما يلي¹⁰:

- إلغاء غالبية البدائل المحاسبية عند إصدار المعايير الجديدة والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة، وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال أمام الإدارة للاختيار بين البدائل المحاسبية للتأثير على الأرقام المحاسبية.
- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي للمعيار، ويعتبر هذا الإجراء من أهم التغييرات والتعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية، حيث اتضح وجود صعوبات عديدة عند التطبيق العملي للكثير من فقرات المعايير المحاسبية للغموض الذي تتميز بها هذه المعايير، الأمر الذي تستغله الإدارة للقيام بتلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.
- العمل على إلغاء التناقضات الموجودة بين بعض المعايير المحاسبية.

في نفس السياق، يشير (بابر، 2003) إلى أن الانتقال إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ليس بالأمر السهل، إلا أن ذلك سيساهم في تحسين نوعية المعلومات المالية بجعلها ذات مصداقية، وأكثر وضوحاً وأكثر شفافية، وبالتالي معايير المحاسبة الدولية تخدم مباشرة نوعية المعلومات المالية، وهي جزء من مسعى حفظ المصلحة العامة للمجتمع، وزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات و/أو الأسواق المالية، وتسهيل الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة من خلال القوائم المالية، بالإضافة إلى إمكانية إجراء مقارنات بين القوائم المالية¹¹.

دراسات أخرى فحصت مدى وجود تأثير لمستويات الحوكمة المطبقة على امتثال المؤسسات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، من بينها دراسة (إبراهيم وعبد الفتاح، 2015) التي توصلت إلى أن عوامل حوكمة المؤسسات (الملكية المؤسسية والتمثيل الأجنبي في مجلس الإدارة) تحسن من درجة امتثال الشركات المصرية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومتطلبات الإفصاح¹². أما دراسة (قروش وآخرون، 2014) فقد أشارت إلى أن آليات حوكمة المؤسسات في فرنسا ليست قوية بما يكفي لفرض تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأرجع الباحثون ذلك لخصائص الاقتصاد الفرنسي الذي يتميز بضعف آليات حماية حقوق المستثمرين حتى ما بعد فترة تطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أشار الباحثون إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن تكون ذات جودة عالية إذا كانت مصحوبة بآليات حوكمة المؤسسات الفعالة والتطبيق المناسب¹³.

في نفس السياق، أشارت دراسة (فيريس وآخرون، 2013) التي تمت على عينة من المؤسسات المدرجة الناشطة بالاتحاد الأوروبي، أشارت إلى وجود عدم تجانس بين المؤسسات فيما يخص جودة الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وجودة الإفصاح، كما

أن المؤسسات التي تتميز بمستويات عالية من الحوكمة تفسح عن معلوماتها بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مع امثال كامل لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 39) ¹⁴. كما توصلت دراسة (دونستان وآخرون، 2010) إلى أن اعتماد المؤسسات الماليزية لمعايير المحاسبة الدولية زاد بصورة عالية نسبيا من جودة أرباحها ¹⁵.

أما فيما يخص الإصدارات الدولية لحوكمة المؤسسات، فقد احتوت على مجموعة من المتطلبات التي تبرز الدور المحاسبي في حوكمة المؤسسات، حيث أكد قانون (ساربنز أوكسلي) سنة 2002 على أن تقديم تأكيدات حول صلاحية وسلامة القوائم المالية للمؤسسات يعتبر من بين وظائف ومسؤوليات الإدارة العليا، كما أن اعتماد المعلومات المالية يجب أن يتم من خلال أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة والسليمة، كما احتوى القانون على فصل بعنوان "تعزيز الإفصاح المحاسبي"، نص فيه على ضرورة الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية لكل الأحداث المالية المؤثرة في عناصر القوائم المالية سواء داخل القوائم المالية أو خارجها، بالإضافة إلى الإفصاح عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة. من جهة أخرى، احتوى تقرير (كادبوري) على مجموعة من الممارسات المتعلقة بمجال المحاسبة والتدقيق في مجال حوكمة المؤسسات، حيث حدد قائمة بمجموعة المسؤوليات الواجبة على إدارة المؤسسة، ومن بينها ضرورة التحقق والتأكد من إعداد التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية ¹⁶.

يمكن القول أن:

- معايير الإبلاغ المالي الدولية والتعديلات التي تطرأ عليها دوريا تهدف إلى تحقيق مبدأ حوكمة المؤسسات وهو الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى تحقيق جودة المعلومات المالية، وهو ما يسمح لمستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات المناسبة.
- حوكمة المؤسسات يمكن أن تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في امثال المؤسسات لمعايير الإبلاغ المالية الدولية.
- العديد من نماذج تقييم مستويات حوكمة المؤسسات (سواء على مستوى المنظمات والهيئات المهنية أو الأكاديمية) تستخدم تطبيق المؤسسة لمعايير المحاسبة الدولية كأحد مؤشرات التقييم.

- مراجع المحاضرة 07:

- ¹ صلاح، حواس. (2008). *التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص. 58-59
- ² كتوش، عاشور. (2014). *النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظل المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية*. الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، ص. 270
- ³ كتوش، عاشور. مرجع سبق ذكره، ص. 272
- ⁴ عكوش، محمد أمين. (2011). *أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية*. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، ص. 22-23
- ⁵ رزيقات، بوبكر. (2014). *أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)*. الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، ص. 181
- ⁶ الجعارات، خالد جمال. (2014). *مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015*. مطبوعة جامعية على هامش الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، ص. 12-16
- ⁷ بن تومي، بدرة. (2013). *آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية*. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، ص. 30
- ⁸ Tweedie, D. (2008). *Instiller de la transparence dans l'information financière : vers l'amélioration du cadre comptable après la crise du crédit*. Revue de la stabilité financière, N°12, Valorisation et stabilité financière, p. 126
- ⁹ Saltaji, I. M. (2013). *Corporate governance relation with accounting standards*. Internal Auditing & Risk Management, 31(1), pp. 28-29
- ¹⁰ مرازقة، صالح، وبوهرين، فتيحة. (2010). *الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية*. ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، ص. 13

- ¹¹ Paper, X. (2003). *Le passage aux normes IAS/ IFRS : au service de la sécurisation de l'information financière*. MAG SECURS n°2, p. 13, Document disponible sur le site : <http://www.xavierpaper.com/en/biblio/articles.php>, (02/04/2018)
- ¹² Ebrahim, A., & AbdelFattah, T. (2015). *Corporate governance and initial compliance with IFRS in emerging markets: The case of income tax accounting in Egypt*. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24, pp. 46-60
- ¹³ Garrouch, H., Hadriche, M., & Omri, A. (2014). *Earnings management and corporate governance related to mandatory IFRS adoption: evidence from French-listed firms*. Int. J. Managerial and Financial Accounting, 6(4), pp. 322-340. <https://doi.org/10.1504/IJMFA.2014.066402>
- ¹⁴ Verriest, A., Gaeremynck, A., & Thornton, D. B. (2013). *The Impact of Corporate Governance on IFRS Adoption Choices*. European Accounting Review, 22(1), pp. 39-77. <http://dx.doi.org/10.1080/09638180.2011.644699>
- ¹⁵ Dunstan, K., Zijl, T. V., & Wan Ismail, W. A. (2010). *Earnings Quality and the Adoption of IFRS-Based Accounting Standards: Evidence from an Emerging Market*. Available at SSRN, See: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1566634>
- ¹⁶ مجيلي، خليصة، وشييب، ريمة. (2014). *أسس تقييم جودة المعايير المحاسبية كمدخل لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات*. الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، ص. 481

المحاضرة 08

جودة التدقيق والحوكمة: الرهانات والمساهمات

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى الإطار المفاهيمي لجودة التدقيق، ودور التدقيق الداخلي والخارجي في تفعيل حوكمة المؤسسات باعتبارها من أهم الآليات التي تحقق البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات.

تمهيد ...

المختصرات:

SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
NYSE	The New York Stock Exchange	بورصة نيويورك للأوراق المالية

أولاً: الإطار المفاهيمي للتدقيق

1. مفهوم التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقتها تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، حيث تشير الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة¹، ويرجع أصل كلمة (Audit) إلى الكلمة اللاتينية (Auditus) التي تعني الاستماع (Audition)، والتدقيق يشير إلى ممر التفتيش واستجواب طرف آخر أو الاستماع لأجل التقييم والتقدير، فهو فحص انتقادي يهدف إلى تقييم الأعمال المتحققة، حيث كان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها².

سنحاول تقديم أهم التعاريف التي أعطيت للتدقيق كما يلي:

- عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) التدقيق بأنه: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"³.
- أما (فريديريش وآخرون، 2007) فقد عرفوه بأنه: "فحص انتقادي لأدلة وقرائن الإثبات المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، يقوم به فرد مهني من أجل إعطاء رأي فني محايد حول مدى اتساق هذه العناصر مع المعايير المقررة"⁴.
- كما عرفه (لظفي، 2005) على أنه: "عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية وموضوعية عن طريق شخص كفاء ومستقل، لتحديد مدى توافق المعلومات المعدة عن الأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة، والتقرير عن نتائج ذلك للأطراف ذات المصلحة"⁵.
- أما (بلعبيود، 2005) فعرف التدقيق على أنه: "الرقابة التي يمارسها الشخص المهني المؤهل قانوناً وحسب الأصول المهنية بغية التأكد والمصادقة على صدق وعدالة القوائم المالية السنوية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية العامة، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية"⁶.
- في حين عرفه (التميمي، 2004) بأنه: "الإجراءات المختلفة التي يقوم بها شخص مستقل ومحايد لأجل التوصل إلى رأي فني محايد فيما إذا كانت المعلومات المسجلة

بالدفاتر والمستندات تعكس وبعدالة الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بالمؤسسة محل التدقيق، وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"⁷.

- كما عرف (كولينز وفالين، 1992) التدقيق على أنه: "اختبار تقني صارم وبأسلوب بناء يتم من طرف شخص مهني مؤهل ومستقل بهدف إعطاء رأي مبرر حول نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ومدى الوفاء بالالتزامات في كل الظروف واحترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، ومدى تمثيل المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج أعمال المؤسسة"⁸.

يمكن تقسيم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق إلى:

- التدقيق الداخلي: هو التدقيق الذي يتم تنفيذه داخليا خدمة لأهداف المؤسسة⁹، يقوم به موظف من داخل المؤسسة من خلال فحص الدفاتر والسجلات والتحقق من مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، ويعتبر التدقيق الداخلي أداة بيد الإدارة ويخضع لسلطتها تخول له مهام التقييم والمراقبة والتطابق والتحقق، ومن واجبات المدقق الداخلي تزويد الإدارة بمعلومات حول¹⁰:

✓ دقة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم بها تنفيذ المهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

✓ كفاءة النظام المحاسبي للمؤسسة وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

✓ حالات الغش المكتشفة، المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، التهديدات والفرص المتاحة أمام المؤسسة.

- التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم تنفيذه من قبل هيئة خارجية مستقلة عن المؤسسة بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة¹¹.

2. أهمية التدقيق

إن الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية عديدة وتمثل في: المؤسسات التمويلية والاستثمارية، إدارة المؤسسة، المساهمون، اتحادات ونقابات العمال، المستثمرون المحتملون، الجهات الحكومية، مصلحة الضرائب، منظمات التحليل الاقتصادي، العملاء... الخ¹²، لذا تبرز أهمية التدقيق في كونه وسيلة وليست

غاية تهدف إلى خدمة الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

ويمكن تلخيص أهم الجهات المهتمة بنتائج التدقيق كما يلي¹³:

- **إدارة المؤسسة:** رغم أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها في ظل التزام كامل بمعايير المحاسبة الوطنية ودون أدنى خروج على المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية والقوانين واللوائح السارية الملزمة، إلا أن مجلس إدارة المؤسسة كوكيل عن المساهمين يهمله أن يخلي مسؤوليته أمام الجمعية العامة للمساهمين، حيث يمثل تقرير مدقق الحسابات أداة ذات تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة.

- **المساهمون:** يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات باعتبارهم ملاك المؤسسة ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات ومعرفة القيمة السوقية للمؤسسة في البورصة، ومن أهم هذه المعلومات عائد السهم والأداء المالي للمؤسسة، كما أن تقرير المدقق يمدهم بمعلومات إضافية خاصة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

- **المستثمرون المحتملون:** يحتاج المستثمر المحتمل إلى معلومات خاصة بدرجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في أسهم المؤسسة، العائد الحالي والمتوقع للسهم، الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي ونتائج أعمالها، وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لإمداد هؤلاء المستثمرين بهذه المعلومات، لذا فإن تقرير المدقق سوف يدعم ثقتهم فيما تقدمه لهم هذه القوائم المالية من معلومات ومن ثم زيادة اعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم المؤسسة من عدمه.

- **المؤسسات التمويلية والاستثمارية:** تعتمد المؤسسات التمويلية على المعلومات المالية لاتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية، ومن المؤكد أن هذه المؤسسات تعتمد على تقرير مدقق الحسابات في تحديد مدى إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، بل وتختلف إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات باختلاف اسم وسمعة المدقق وحجم مكتبه.

- **هيئات سوق المال:** تعتبر هيئة سوق المال مستخدم هام لتقرير المدقق لما لها من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية، وبحكم القانون فإن المؤسسات المقيدة بالبورصة والمؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية ملزمة بتقديم صورة من قوائمها المالية وتقرير مدقق الحسابات للهيئة العامة لسوق المال.

- نقابات العمال: من المعلوم أن اتحادات ونقابات العمال تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال وذلك من خلال التفاوض والمساومات الاجتماعية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز ومزايا مادية واجتماعية، وعملية التفاوض هذه تكون مبنية على معلومات خاصة بالمؤسسة، وبما أن القوائم المالية للمؤسسة هي المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات فإن تقرير المدقق سوف يدعم مدى اعتماد اتحادات العمال على هذه المعلومات وثقتهم بها.
- المجتمع: حسب نظرية "العقد الاجتماعي" المجتمع هو الذي أمد المؤسسة بالموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهدافها، وفي مقابل ذلك يجب على المؤسسة المساهمة في تحقيق رفاهية هذا المجتمع من جهة، وعدم التسبب بأذى ضرر اجتماعي أو بيئي له من جهة أخرى، وحتى يعتمد المجتمع على المعلومات المحاسبية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة يجب أن يقدم له تقرير المدقق تأكيدات بمدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وإفصاحها إفصاحا محاسبيا وبيئيا للمجتمع.
- الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على المعلومات المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض كمراقبة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية أو تعديل السياسات الضريبية المتبعة، ولا يمكن للجهات الحكومية القيام بتلك الأعمال دون وجود معلومات مالية موثوق فيها¹⁴.

3. جودة التدقيق

يعتبر مفهوم جودة التدقيق من المفاهيم المثيرة للجدل التي لم يستقر عليها الفكر المحاسبي بعد، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها عدم قابلية جودة خدمات التدقيق للملاحظة المباشرة، فضلا عن تعدد الأطراف المهتمة بنتائج عملية التدقيق واختلاف إدراكها لطبيعة وحدود هذه الجودة.

لقد تبنت الدراسات المحاسبية والمنظمات المهنية العديد من المداخل لتعريف جودة التدقيق، وفيما يلي بعض التعريفات المقدمة لمفهوم جودة التدقيق:

- عرفت (دي أنجلو، 1981)¹⁵ جودة التدقيق بأنها: "احتمال قيام المدقق باكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذه الأخطاء والمخالفات الجوهرية"، فوفقا لهذا التعريف جودة التدقيق تعني زيادة قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المحاسبية وزيادة استقلاليتة. يعتبر تعريف (دي أنجلو) من أهم المداخل المستخدمة في الأدب المحاسبي لتعريف مفهوم جودة التدقيق.

- كما عرف (ديفيدسون ونيو، 1993) جودة التدقيق بأنها: "قدرة المدقق على اكتشاف واستبعاد الأخطاء والتلاعبات الموجودة في صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية" ¹⁶.

- أما (ويلينجهام وجاكسون، 1985) فقد عرفا جودة التدقيق من خلال ربطها بخطر التدقيق، كما يلي: "جودة التدقيق تقلل خطر الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن" ¹⁷. وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) خطر التدقيق بأنه: "احتمال إبداء المدقق لرأي غير سليم في القوائم المالية الخاضعة لرقابته رغم أن هذه القوائم المالية تحتوي على تحريفات جوهرية". هذا التعريف أيضا يشير صراحة إلى أن جودة التدقيق تتحقق بقدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تجعل خطر التدقيق المقبول في أدنى مستوياته.

ثانيا: علاقة جودة التدقيق بحوكمة المؤسسات

إن جودة التدقيق (سواء الداخلي أو الخارجي) تلعب دورا محوريا في تحسين الرقابة الداخلية بالمؤسسة محل التدقيق وجودة تقاريرها المالية، من جهة أخرى، آليات حوكمة المؤسسات ضمن بعدها المحاسبي تهدف إلى تحسين جودة عملية التدقيق من خلال الرقابة التي تفرضها لجنة التدقيق على الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي.

وبالتالي ولغرض فهم هاته العلاقة التبادلية لا بد من التعرض للجنة التدقيق، تاريخيا إنشاء لجنة التدقيق ليس بالأمر الجديد، في واقع الأمر تعتبر هيئة سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) أول من اقترح إنشاء لجنة تدقيق سنة 1940، وابتداء من سنة 1977 أصبح إنشاؤها إلزاما من طرف المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة، والهدف من إنشاء وتطوير لجنة التدقيق هو زيادة الثقة في مصداقية وموثوقية التقارير المالية، ومساعدة الإدارة على أداء مسؤولياتها المرتبطة بالتقارير المالية، وتعزيز استقلالية المدققين الخارجيين ¹⁸. أشارت لجنة "بلوريبون" سنة 1999 إلى أن لجان التدقيق تعتبر عنصرا هاما من آليات حوكمة المؤسسات، بحيث تساعد على تحسين نوعية ممارسات إعداد التقارير المالية بشكل يضمن تحقيق جودة الأرباح.

يمكن تعريف لجنة التدقيق تبعا لاختلاف أهدافها ووظائفها، فحسب (أرنز وآخرون، 2008) لجنة التدقيق عبارة عن: "لجنة تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تهدف إلى زيادة فعالية وظيفية التدقيق ومساءلة مجلس الإدارة، والمساهمة في الحفاظ على استقلالية مدقق الحسابات". حسب (بيدارد وآخرون، 2004) يتمثل دور

لجنة التدقيق في تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية عن طريق توفير تقارير ذات جودة عالية يمكنهم الاعتماد عليها عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية والاستثمارية، ويمكن للجنة التدقيق تحقيق ذلك من خلال تخفيض سلوك إدارة الأرباح وتعزيز استقلالية المدقق الخارجي، ويتم ذلك عن طريق تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتحديد السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة، والحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمدققين باستقصاء طبيعة ومدى جوهرية القضايا الخلافية بينهم¹⁹.

في نفس الإطار، يشير (برادبيري وآخرون، 2004) إلى أن لجنة التدقيق تمتلك مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية بغرض تعزيز مصداقية التقارير المالية، كما أن لجنة التدقيق تعمل كحكم بين الإدارة والمدقق الخارجي، فالعديد من الاختلافات يمكن أن تطرح عند تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية بين الإدارة والمدقق الخارجي، وبالتالي فإن دور لجنة التدقيق يتمثل في تخفيض الاختلافات بين المدققين والإدارة التنفيذية²⁰. كما أشارت دراسة (ستيوارت ومونرو، 2007) إلى أن وجود لجنة التدقيق واجتماعها بشكل دوري بحضور المدقق الخارجي يساهم بشكل ايجابي في تخفيض مخاطر التدقيق، ويخفض من درجة تعارض المصالح بين المدقق والإدارة الأمر الذي من شأنه أن يرفع من جودة التدقيق.

على الصعيد الفرنسي، تم طرح آلية لجان التدقيق في المؤسسات المدرجة بالبورصة الفرنسية ضمن تقرير "فينو الأول"، وقد حددت اللجان الاستشارية دور ومهام لجان التدقيق على غرار النموذج الأمريكي، حيث ينص التقرير على أن لجنة التدقيق يتمثل دورها فيما يلي²¹:

- دراسة مدى ملاءمة واتساق الأساليب المحاسبية، مع التركيز بشكل خاص على المعاملات التي من المحتمل أن ترتبط مع تضارب المصالح.

- تقدير موثوقية الرقابة الداخلية ونظم إعداد التقارير المالية.

- الاجتماع مع المدير المالي، المدقق الداخلي والخارجي للمؤسسة.

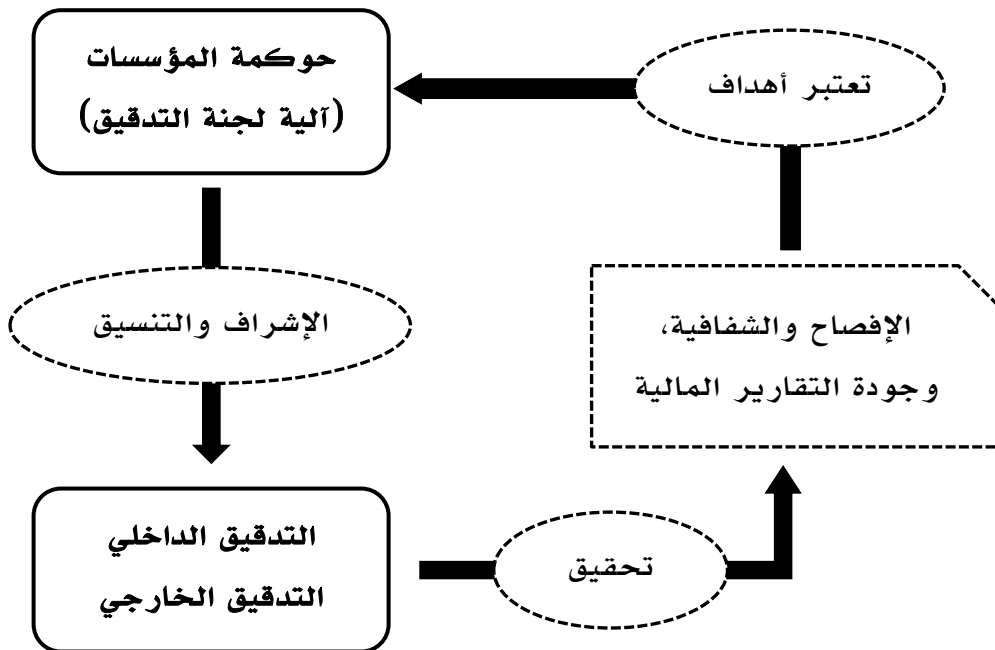
أما تقرير "فينو الثاني"، فقد جاء مكملًا للتقرير السابق خاصة ما يتعلق بتقييم استقلالية المدققين الخارجيين، حيث أوصى التقرير بضرورة تشكل لجنة التدقيق على (1/3) من المديرين المستقلين، في حين أقر تقرير "بوتون" زيادة في الحد الأدنى لاستقلالية لجنة التدقيق، حيث يجب أن تشتمل لجنة التدقيق على الأقل (2/3) من المديرين المستقلين.

إن خصائص لجنة التدقيق والمتمثلة في الحجم، الاستقلالية، الخبرة المالية لأعضاء اللجنة، وعدد اجتماعاتها، تعتبر من أهم المؤشرات المؤثرة في فعالية عمل لجنة التدقيق، والتي يمكن أن تحسن من مستوى إشراف اللجنة على إعداد التقارير المالية الختامية للمؤسسة، من جهة أخرى، فعالية لجنة التدقيق واستقلاليتها يعتبر من الأمور الحاسمة التي ترفع من جودة التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي.

في الأخير يمكن القول أن: حوكمة المؤسسات من خلال آلية لجنة التدقيق تعتبر من أهم العوامل المحددة لجودة التدقيق، من خلال العمل الإشرافي والرقابي للجنة التدقيق سواء على عمل المدقق الداخلي أو الخارجي، وهو ما يؤدي في الأخير إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية، والذي يعتبر أحد مبادئ حوكمة المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين جودة التدقيق وحوكمة المؤسسات.

الشكل (1-8): العلاقة بين جودة التدقيق وحوكمة المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحث.

- مراجع المحاضرة 08:

- ¹ عبد الله، خالد أمين. (1998). *التدقيق والرقابة في البنوك*. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ص. 3
- ² Stettler, H. F. (1976). *Audit : Principes et Méthodes Générale*. Edition Publi-Union, Paris, p. 55
- ³ الشرع، مجيد جاسم. (2003). *المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية*. دار وائل للنشر، ص. 108
- ⁴ Friédérich, M., Langlois, G., Burlaud, A., & Bonnault, R. (2007). *DSCG 4, Comptabilité et Audit : Manuel & Applications*. Editions Foucher, France, p. 441
- ⁵ لطفي، أمين السيد أحمد. (2005). *المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال*. الدار الجامعية، ص. 103
- ⁶ Belaiboud, M. (2005). *Pratique de l'Audit : Apports de l'entreprise, Guide synthétique, Organisation de la fonction, Présentation des normes IAS / IFRS*. Berti Editions, Alger, p. 4
- ⁷ التميمي، هادي. (2004). *مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية*. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، ص. 23
- ⁸ Collins, L., & Valin, G. (1992). *Audit et contrôle interne : Aspects financiers, opérationnels et stratégiques*. 4e édition, Editions Dalloz, Paris, p. 21
- ⁹ Friédérich, M., Langlois, G., Burlaud, A., & Bonnault, R. (2007). *DSCG 4, Comptabilité et Audit : Manuel & Applications*. Editions Foucher, France, p. 448
- ¹⁰ المطارنة، غسان فلاح. (2006). *تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية*. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، ص. 25
- ¹¹ Friédérich, M., Langlois, G., Burlaud, A., & Bonnault, R. (2007). *DSCG 4, Comptabilité et Audit : Manuel & Applications*. Editions Foucher, France, p. 448
- ¹² Obert, O. (2002). *DESCF, Manuel & Applications, Synthèse droit et Comptabilité : Audit et commissariat aux comptes aspects internationaux*. 3e édition, Edition Dunod, Paris, p. 4
- ¹³ علي، عبد الوهاب نصر. (2002). *خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية*. الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية ص. 22-25

¹⁴ جربوع، يوسف محمود. (2007). *مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق*. الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، الأردن، ص. 9

¹⁵ Dang, L. (2004). *Assessing Actual Audit Quality*. Doctorat of Philosophy in Accounting, Drexel University, USA, p. 14-15

¹⁶ Salehi, M., & Kangarlouei, S. J. (2010). *An Investigation of the Effect of Audit Quality on Accrual Reliability of Listed Companies on Tehran Stock Exchange*. Review of International Comparative Management, 11(5), p. 942

¹⁷ Allen, M. F., Linville, M., & Stott, D. M. (2005). *The Effect of Litigation on Independent Auditor Selection*. Mid-American Journal of Business, 20(1), p. 37

¹⁸ Alkdai, H. K. H., & Hanefah, M. M. (2012). *Audit committee characteristics and earnings management in Malaysian Shariah-compliant companies*. Business and Management Review, 2(2), p. 52

¹⁹ السرطاوي، عبدالمطلب وحمدان، علام ومشتهى، صبري وأبو عجيله، عماد. (2013). *أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، 27 (4)، ص ص. 824-825

²⁰ Bradbury, M. E., Mak, Y. T., & Tan, S. M. (2004). *Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and Abnormal Accruals*. p. 4-5, Available at SSRN, See: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.535764>

²¹ Piot, C., & Janin, R. (2007). *External Auditors, Audit Committees and Earnings Management in France*. European Accounting Review, 16(2), pp. 434-435.